# مناهج البحث العلمي
# في
# العلوم والثقافة الإسلامية

للدكتور
عبد المنعم صبحي أبو شعيشع أبو دنيا
أستاذ ورئيس قسم الدعوة الإسلامية بالكلية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات وبتوفيقه يصل الإنسان إلى أعظم الغايات وبهدايته تتبنى الرؤى وتكمل التصورات ، وأصلى وأسلم على المبعوث رحمة للعالمين وعلى أصحابه والسالكين طريقه والمهتدين بهديه إلى يوم الدين

**وبعد**

إن أول ما يلزم الداعية إلى الله تعالى من عدة فكرية ، أن يلم بالعلوم الإسلامية من عقيدة وتفسير وسنة وفقه .. إلخ .

والإلمام بهذه العلوم لا يكفى ولا يشفى ، ولكن يلزم الداعية أن يتسلح بمعرفة مناهج البحث العلمى فى هذه العلوم ، حتى يستطيع أن يصل إلى مطلوبه ، وتحقيق غايته ، ويستطيع أن يميز الأصيل من الدخيل ، والطيب من الخبيث ، والصحيح من الضعيف ، ويتمكن من الدفاع عن هذه العلوم الإسلامية ويتمكن من الدفاع عن الإسلام عقيدة وشريعة وأخلاقاً ، خاصة فى العصر الحاضر الذى قويت فيه الهجمات الشرسة ، وتعدى المجرمون حدودهم ، وجاهروا بالإثم والعدوان .

وإذا كان كثير من الكُتّاب - عملاء الغرب - أغفلوا مناهج البحث العلمى فى العلوم الإسلامية ، عند ذكرهم لمناهج البحث العلمى ، فإن البعض قد أشار إليها .

**قال د/ محمد عبد الله الشرقاوى فى كتاب « مناهج البحث والتفكير العلمى» !**

(وفى الحق هنالك مجموعة رابعة (١) مهمة من العلوم هى علوم تدرس

---

(١) حيث سبق له أن ذكر مناهج البحث فى العلوم الصورية ، والطبيعية ، والإنسانية

موضوعات تتعلق بالوحى مثل الحديث وعلومه ، والتفسير وعلوم القرآن ، وأصول الفقه ، والعقيدة إلخ ، ولقد وضع العلماء أصولاً وقواعد عامة للبحث فى كل حقل من هذه الحقول التى تتعلق بالوحى ) (١) .

وإذا كانت الدعوة إلى الله تعالى هى الدعوة إلى دينه ، واتباع هداه ، وتحكيم منهجه فى الأرض ، وإفراده تعالى بالعبادة والاستعانة والطاعة ، والبراءة ،من كل الطواغيت التى تطاع من دون الله ، وإحقاق الحق ، وإبطال الباطل .. فإن ذلك يقتضى أن يكون الداعية إلى الله تعالى على بينة وبصيرة قال تعالى ﴿قل هذه سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ (١٠٨)﴾ (٢) .

ولن يكون الداعية على بينة وبصيرة فى دعوته إلا بمعرفة مناهج البحث العلمى ، خاصة فى العصر الحاضر الذى يشهد صراعاً علمياً قوياً ، وحواراً فكرياً خطيراً ، ونشاطاً تبشيرياً ، وحركات استشراقية ، وادعاءات صهيونية .. ولم يعد للضعيف مكان ولا كلام .

ومن هنا تأتى أهمية الدعوة إلى الله تعالى المؤسسة على مقررات العقل السليم ، والتوعية العلمية المبنية على المناهج العلمية الصحيحة .. والله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم .

وفيما يلى نذكر مناهج البحث العلمى فى العلوم الإسلامية والتى تلزم كل داعية ، فى العقيدة ، والتفسير ، والسنة النبوية المطهرة ، والفقه .

---

(١) مناهج البحث والتفكير العلمى . د/محمد عبد الله الشرقاوى صـ ٨ .

(٢) سورة يوسف الآية ١٠٨ .

# الفصل الأول

## منهج البحث العلمي في العقيدة

العقيدة هى أول ما يدُعى إليه ، والأساس الذى يُبنى عليه ، فإذا صلحت صلح البناء كله ، وإذا فسدت فسد البناء كله ، ومن هنا عنى القرآن الكريم ببناء العقيدة وتصحيحها ، فعمل على تثبيت العقيدة الصحيحة وترسيخها ، قبل أن يعمل على بيان الأحكام الشرعية و وتوضيح الأمور الفرعية .

والعقيدة هى المبتدأ الذى يبدأ منه الداعية فى دعوته ، والمنطلق الذى ينطلق منه ، ذلك لأن جميع تصرفات الإنسان وأعماله إنما تتأثر بالعقيدة التى يعتقدها ، والتصور القائم فى نفسه عنها ، فإذا كان معتقدة صحيحاً سالماً كان عمله صحيحاً سالماً ، وإذا كان معتقده باطلاً فاسداً كان عمله باطلاً فاسداً ، وإذا كان معتقده مشوباً بشئ من باطل أو ضلال لم تسلم أعماله وتصرفاته من ذلك الباطل والضلال .

والداعية إلى الله تعالى يلزمه معرفة منهج البحث العلمى فى مجال العقيدة ، وأن يكون ملماً بهذا المنهج ، وذلك حتى يستطيع أن يقدم العقيدة الصحيحة ، وأن يكون قادراً على إثباتها والوصول إليها والدفاع عنها ، ويعرضها عرضاً يتفق مع ما جاء فى كتاب اللّٰه تعالى وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقد اختلف المسلمون فى منهج معرفة العقائد الإسلامية وفى طريق العلم بها .

فقد بدأ الناس يتساءلون : هل طريق العلم بالعقائد ومعرفة أحكامها هو « النقل » الممثل فى نصوص القرآن الكريم ، وفيما صح من أقوال الرسول

صلى الله عليه وسلم ، وأفعاله، وتقريراته،أم أن طريق العلم بهاهو « العقل » المعتمد على التأمل والنظر ، وعلى مناهج البرهنة والاستدلال التى قعَّد لها المفكرون ، ووضع قوانينها علماء الجدل مستنيرين بالمنطق وقوانينه والفكر وقضاياه

ولم يلبث أن انبثق عن هذا التساؤل الرد العملى من واقع حال المسلمين أنفسهم ، فقد صنفت مناهجهم فى المعرفة وطرقهم فى إثبات العقائد فى ثلاثة على وجه إجمالى .

**أولاً : منهج المتكلمين** الذين يعتمدون أولاً على النص مع احترامهم للعقل وقضاياه والفكر وقوانينه ، فإذا خالف العقل النص أخذوا بمقتضى النص وأهملوا جانب العقل .

**ثانياً : منهج الفلاسفة** الذين يعتمدون أولاً على العقل مع إيمانهم بالنص، فإذا خالف النص العقل ، لجأوا إلى تأويل النص حتى يوافق العقل .

**ثالثاً : منهج المتصوفة** الذين يعتمدون على الرياضة الروحية والمجاهدة النفسية وتصفية القلب مما يحول بينه وبين صحيح المعارف ويقينى البراهين وذلك فى نظرهم لا يتم إلا عن طريق العمل الدائب بنصوص الكتاب والسنة مع ترك علائق هذه الحياة المادية حتى تفاض عليهم من الحق - جل وعلا - معرفة الحقائق الإلهية ، وينكشف لهم من المعانى ما يصلون به إلى علم يقينى بالمسائل الغيبية المتعلقة بالله سبحانه وتعالى ، ويطلق على هذا النمط

من المعرفة اسم « المعرفة اللدنية » (١) .

وبالتأمل فى هذه المناهج الثلاثة نرى أن المتكلمين المعتزلة والأشاعرة منهم على السواء كالفلاسفة ، لم يهملوا العقل فى إثبات العقائد ولم ينكروه أو يحطوا من قيمته بل اعتدوا به إلى حد كبير ، وإن جعلوه فى المرتبة الثانية بعد المنكرين للعقل .

ولم يهمل العقل أو يحاول الغض من قيمته فى تحصيل المعارف وإثبات العقائد إلا جماعة من المتصوفة ، وجماعة المشبهة ، والمجسمة الذين حملوا المتشابه من آى القرآن الكريم على ظاهره بصرف النظر على أنه لائق أو غير لائق بالمولى عز وجل ، وبعض السلفيين المؤولين الذين اكتفوا بصرف اللفظ عن ظاهره ، وبلغ من عدم ثقتهم بالعقل أنهم توقفوا عن تحديد المعنى المراد ، لأنهم لا يثقون فى قدرتهم على ذلك .

**الإمام الجوينى - إمام الحرمين - ومعرفة العقائد :**

الإمام الجوينى فى مفتتح كتابه « الإرشاد » ينص على أهمية استخدام « طريق الاستدلال » فى البرهنة على المسائل العقلية لأنها – كما يقول – الطريق إلى صيانة المعتقد عن الزيغ والضلال وتأييده بالسداد فى الاعتقاد . لهذا يجب أن يكون المنهج الكلامى مشتملاً على الأدلة القطعية ، والقضايا العقلية

---

(١) إثبات العقائد الإسلامية بين النصيين والعقليين د/محمد عبد الرحمن بيصار من بحوث مؤتمرات مجمع البحوث الإسلامية انظر « التوجيه التشريعى فى الإسلام » الجرء الرابع ص ١٣

ويقسم الجوينى الأدلة التى يتوصل بها إلى معرفة العقائد إلى قسمين

أ - أدلة عقلية .

ب - أدلة سـمـعـيـة .

**ثم يقول الجوينى** : أجمعت الأمة على وجوب معرفة البارى تعالى ، واستبان بالعقل أنه لا يتأتى الوصول إلى اكتساب المعارف إلا بالنظر ، وما لا يتوصل إلى الواجب إلا به فهو واجب . (١)

**منهج الإمام الغزالى فى العقائد .**

يسلك الإمام الغزالى منهجاً غالباً ما يمزج فيه النظر المنطقى بالنص الشرعى بالذوق التصوفى .

ففى كتاب « **تهافت الفلاسفة** » تصدى للرد على الفلاسفة ، ونقد مذاهبهم ، وأبطل أدلتهم ، وناظرهم بمقتضى قواعدهم الجدلية والفلسفية وشروطهم المنطقية ، ليبين فساد آرائهم وعجزهم عن إثبات ما يزعمون .

وفى كتاب « **المنقذ من الضلال** » و « **الإحياء** » و « **الإقتصاد** » و « **إلجام العوام** » ينقد علم الكلام ومنهج المتكلمين ، ويرفض إباحتهم دراسة الكلام لكل الناس من غير تمييز ، ويعيب عليهم وقوفهم بالمعرفة إلى الحد الذى تقف عنده الأدلة العقلية والمنطقية .

قال **د/محمد عبد الرحمن بيصار** فى « إثبات العقائد الإسلامية بين النصيين والعقليين » !

---

(١) الإرشاد الجوينى

وقد وضع الإمام الغزالى منهج البحث فى علم الكلام مراعياً ملاءمته لاستعدادات الأصناف المختلفة من الناس .

وأهم كتاب له يعتمد عليه فى دراسة مذهبه الكلامى بالنسبة إلى العلماء هو كتابه : « **الاقتصاد فى الاعتقاد** » .

وبالنسبة إلى العوام كتابه « الرسالة القدسية » و « إلجام العوام عن علم الكلام » .

ويرى الغزالى أن يؤلف المنهج الكلامى من الشرع والعقل معاً ، وأن الاقتصار على أحدهما دون الآخر نقص فى الاستدلال ، وجهل بالمدلول ، لأن المسائل الكلامية منقسمة من حيث العلم بها إلى ثلاثة أقسام :

١ - **ما يعلم بدليل الشرع دون العقل** : كتخصيص أحد الجائزين بالوقوع كالحشر والنشر والثواب والعقاب ... فإن ذلك لا يعلم إلا بوحى من الله .

٢ - **ما يعلم بدليل العقل دون الشرع** : كحدوث العالم ، ووجوب المحدِث ، وقدرته ، وعلمه ... ولا سبيل إلى ذلك إلا بالعقل .

٣ - **ما يعلم بهما معاً** : وهو كل ما هو واقع فى مجال العقل ومتأخر فى الرتبة عن إثبات كلام الله تعالى ، كمسألة « الرؤية » وانفراد الله تعالى بخلق الحركات . إلخ (١) .

---

(١) انظر « التوجيه التشريعى فى الإسلام » من بحوث مؤتمرات مجمع البحوث الإسلامية الجزء الرابع صـ ٢٠ ، ٢١ . بتصرف



وفى كتاب « **الاقتصاد** » للغزالى – وهو مهم لكل باحث فى ميدان العقيدة الإسلامية – يحدد الغزالى موقف العقل من الأدلة السمعية ، متفادياً ما قد رآه البعض من تصادم بين العقل والسمع (١) ، ويذكر مناهج الأدلة ، والتى رضيها أساساً لمنهجه السلامى (٢) ، ثم يذكر المقدمات الضرورية التى يقر بها جميع الناس وهى التى يجب أن يتركب منها الدليل ، أو ترجع إليه أدلة مقدماته ، إما مباشرة ، أو بواسطة أدلة أخرى (٣) ، ويذكر أقسام الناس بالنسبة إلى هذا المنهج . (٤)

---

**(١) ما ورد السمع به لا يخلو موقف العقل منه عن ثلاثة :**
أ – أن يحكم العقل بجواز اعتقاد ما ورد به الدليل السمعى . ب – أن يحكم العقل باستحالة اعتقاد ما ورد به الدليل السمعى . جـ – أن يتوقف فلا يحكم بالجواز ولا بالاستحالة .انظر « الاقتصاد » صـ١٥

**(٢) ومناهج الأدلة التى رضيها لمنهجه هى :**
أ – السبر والتقسيم : وهو أن يحصر الأمر فى قسمين ثم يبطل أحدهما فيلزم منه ثبوت الثانى .
ب – ترتيب مقدمتين على وجه آخر مثل « كل مالا يخلو من الحوادث فهو حادث والعالم لا يخلو من الحوادث » فيلزم من المقدمتين معاً « العالم حادث » .
جـ – ادعاء استحالة دعوى الخصم ، وذلك بالبراهنة على إفضاء ها إلى المحال ، وما يؤدى إلى المحال محال قطعاً ... « الاقتصاد » صـ١٧ .

**(٣) أصناف المقدمات البديهية ستة**
أ – الحسيات مثل « كل حادث له سبب » وفى العالم حوادث إذا لا بد لها من سبب .
ب –العقليات المحضة مثل «العالم إماقديم مؤخروإماحادث مقدم » وهنايجب أن يعترف كل عاقل بحدوثه
جـ – المقدمات المتواترة مثل « الرسول صادق . لأنه جاء بالمعجزة . وكل من جاء بالمعجزة فهو صادق »
د – المقدمات المثبتة بأقيسة أخرى : وهى المستندة إلى « الحسيات « أ، « العقليات » أو « المتواترات » .
هـ – المقدمات السمعية : وذلك إذا ادعينا أن المعاصى بمشيئة الله تعالى وأقمنا الدليل على هذه الدعوى هكذا : ( كل موجود بمشيئة الله والمعاصى موجودة ) كانت المقدمة الثانية مثبتة بالحس والشرع .
و – المقدمات المأخوذة من معتقدات الخصم ومسلماته : ... الاقتصاد صـ١٩

**(٤) أقسام الناس بالنسبة إلى هذا المنهج – أى عند الإمام الغزالى – إلى أربع فرق :**
أ – الذين مالوا عن اعتقاد الحق . كالكفرة ، والمبتدعة .. وهؤلاء لا ينفع معهم إلا القوة .
ب ـ الذين اعتقدوا الحق تقليداً أو سماعاً وخصوا بذكاء فطرى .. وهؤلاء يحب التلطف بهم فى معالجتهم
جـ – الذين مالوا عن اعتقاد الحق .. ويتوقع منهم قبول الحق .. هؤلاء يجب التلطف بهم فى استمالتهم إلى الحق . انظر « الاقتصاد » صـ٢٠ .

من خلال ذلك يتضح أن منهج البحث العلمى فى العقائد يعتمد على الشرع والعقل ، وأنه لا تعارض بين العقل والشرع ، وأن هناك مسائل كلامية تعلم بالشرع دون العقل ، والعكس ، وبهما معاً – كما بيّن الإمام الغزالى .

**وخطوات منهج البحث العلمى فى العقيدة تتلخص فى الخطوات الآتية :**

**الخطوة الأولى** : تحديد المسألة « محل وموضوع البحث »

**الخطوة الثانية** : تعيين طبيعة المسألة ... هل تعلم بالشرع .. أو بالعقل .. أو بهما معاً .

**الخطوة الثالثة** : ذكر الأدلة مرتبة حسب مصادرها ، ودرجتها .. الخ

**الخطوة الرابعة** : ذكر أدلة الخصوم التى يعارضون بها الحق – الخاصة بالمسألة – والرد عليها بالمنع والنقض والمعارضة .

**الخطوة الخامسة** : الوصول إلى النتيجة .

وهناك قواعد هامة ينبغى على الباحث أن يلتزمها فى مجال العقيدة ، وهى :

(١) **القرآن الكريم مصدر الأدلة النقلية والعقلية :**

الناظر فى القرآن الكريم يجده أثبت وجود اللّٰه تعالى ووحدانيته والبعث.. بالأدلة العقلية ، والأقيسة المنطقية ، وهذه الأدلة شرعية لأن الشرع دلَّ عليها ، وأرشد إليها ، وعقلية لأنها تعلم صحتها بالعقل

جاء فى كتاب « شرح العقيدة الطحاوية »

(فإذا أخبر اللّه تعالى بالشئ ، ودلَّ عليه بالدلالات العقلية ، صار مدلولاً عليه بخبره ، ومدلولاً عليه بالدليل العقلى الذى يُعْلَمُ به ، فيصير ثابتاً بالسمع والعقل ، وكلاهما داخل فى دلالة القرآن التى تسمى الدلالة الشرعية

وقد اكتفى السلف الصالح بالقرآن الكريم إلى جانب السنة فى اتخاذه دليلاً وهادياً ، وقد استنبطوا من آياته قواعد النظر العقلى ، فكانوا من أقدر الناس على توضيح مسائل الاعتقاد ، وتوثيقها بالحجة والبرهان والإجابة عن كل تساؤل أو تشكيك فى الاعتقاد ) (١) .

ومن هنا ينبغى على الداعية الباحث فى مجال العقيدة الإسلامية أن يسلك مسلك القرآن الكريم فى إثبات العقائد ، وأن يستند إليه ، وأن يرجع إليه فى كل أصل وفرع ، وذلك منهج السلف الصالح فى عرض العقيدة الإسلامية .

**(٢) اتباع السلف الصالح فى تفسير النصوص :**

ونعنى بالسلف الصالح ، الصحابة رضى الله عنهم والتابعين الذين يتقيدون بالكتاب والسنة نصاً وروحاً .

قال الحافظ ابن كثير فى مقدمة تفسيره :

(... وحينئذ إذا لم نجد التفسير فى القرآن الكريم ولا فى السنة ، رجعنا

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية صـ ١٥ .

فى ذلك إلى أقوال الصحابة فإنهم أدرى بذلك ، لما شاهدوه من القرائن والأحوال التى اختصوا بها ، ولما لهم من الفهم التام والعلم الصحيح والعمل الصالح ، ولا سيما علماؤهم وكبراؤهم ، كالأئمة الأربعة ، والخلفاء الراشدين ، والأئمة المهتدين المهديين، وعبد اللّه بن مسعود رضى الله عنهم) (١) .

ومما تجدر الإشارة إليه أن تفسير الصحابى له حكم المرفوع ، إذا كان مما يرجع إلى أسباب النزول ، وكل ما ليس للرأى فيه مجال ، أما ما يكون للرأى فيه مجال ، فهو موقوف عليه ما دام لم يسنده إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأن ما حكم عليه بأنه من قبيل المرفوع لا يجوز رده اتفاقاً، بل يأخذه الباحث ولا يعدل عنه إلى غيره بأية حال ، وأن ما حكم عليه بالوقف اختلف فيه العلماء (٢) .

وكذلك ينبغى على الباحث فى مجال العقيدة اتباع السلف الصالح من التابعين فى تفسير النصوص .

جاء فى كتاب « التفسير والمفسرون »

( وقد ذهب أكثر المفسرين : إلى أنه يؤخذ بقول التابعى فى التفسير ،

---

(١) تفسير ابن كثير جـ ١ صـ ٢٧ .

(٢) ذهب فريق إلى أن الموقوف على الصحابى من التفسير لا يجب الأخذ به لأنه لما لم يرفعه علم أنه اجتهد فيه ، والمجتهد يخطئ ويصيب .

وذهب فريق آخر إلى أنه يجب الأخذ به والرجوع إليه ، لظن سماعهم له من رسول الله صلى الله عليه وسلم . ولأنهم أدرى الناس بكتاب الله

لأن التابعين تلقوا غالب تفسيراتهم عن الصحابة ، فمجاهد مثلاً يقول عرضت المصحف على ابن عباس ثلاث عرضات من فاتحته إلى خاتمته ، أوقفه عند كل آية منه وأسأله عنها ، وقال قتادة يقول : ما فى القرآن آية إلا وقد سمعت فيها شيئاً ) (١) .

ويؤخذ برأى الصحابة والتابعين فى تفسير النصوص ويعتد به ، لكونهم أبرَّ قلوباً ، وأعمق علماً ، وأقرب إلى التوفيق ، فالصحابة هم الذين شهدوا الوحى ، وأدبهم وعلمهم النبىُّ صلى الله عليه وسلم ، وهم الذين شهد لهم القرآن الكريم ، والتابعون هم الذين تلقوا العلم والأدب على أيدى الصحابة ، وهم الذين شهد لهم القرآن والسنة ، ولهذا كان اتباعهم فى تفسير النصوص من أهم ما يلزم كل باحث فى مجال العقيدة .

**(٣) الإيمان بمسائل الغيب محصور فى الخبر الصادق :**

سبق أن بينا أن المنهج الاستنباطى يقوم بدراسة المسائل العقلية والصورية ، وأن المنهج الاستقرائى يقوم بدراسة المسائل الحسية والمادية والطبيعية ، أما المسائل الغيبية فهى لا تخضع لاستنباط ولا لاستقراء ، وذلك لأنها فوق مستوى العقل والحواس ، ولذا كان الطريق الأسلم ، والمنهج الأقوم ، الإيمان بمسائل الغيب على القدر الذى أخبر الله تعالى به أو رسوله صلى الله عليه وسلم دون زيادة ودون استبعاد أو إنكار من غير بحث .

(١) التفسير والمفسرون . د/ محمد حسين الذهبى جـ١ صـ ١٢٩

**(٤) تقسيم التوحيد إلى توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية ووجوب التصديق بهما :**

ومن القواعد الهامة التى ينبغى أن يراعيها الباحث فى مجال العقيدة تقسيم التوحيد إلى توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية ووجوب التصديق بهما .

**توحيد الربوبية** : هو الاعتقاد بأن ربَّ العالم وخالقه واحد وليس اثنين . وهو الربُّ سبحانه الذى جبلت الفطر السليمة على الإقرار به ، والخضوع له، والإيمان بما له من الأسماء والصفات على وفق ما جاء فى الكتاب والسنة ، فتوحيد الأسماء والصفات داخل فى توحيد الربوبية عند الإجمال ، وأما عند التفصيل فيكون قسماً ثالثاً ، خصوصاً إذا قصد الرد على من يقر بالربوبية وينكر الصفات كالجهمية والمعتزلة .

**توحيد الألوهية** : ومعناه : أن يعبد الله وحده ، ويكفر بعبادة ما سواه ، وبهذا النوع يتحقق معنى كلمة التوحيد : « لا إله إلا الله » وهذ النوع من التوحيد هو دعوة كل رسول إلى قومه .. وقد عنى القرآن الكريم بتقرير هذا النوع من التوحيد (١) .

**(٥) إثبات الأسماء والصفات مع الإقرار بمعناها وعدم التعرض لكيفيتها**

ومن القواعد التى ينبغى أن يعلمها الباحث ويلتزمها فى بحثه فى مجال العقيدة إثبات الأسماء والصفات مع الإقرار بمعناها وعدم التعرض لكيفيتها

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية صـ ١٥

والإيمان بكل ما ورد فى كتاب اللّه وناطق السنة من الأسماء والصفات من غير زيادة عليها ولا نقصان منها ولا تجاوز لها ، ولا تأويل لها بما يخالف ظاهرها ، وذلك لأنه لا سبيل إلى إدراك كنه ذات اللّه سبحانه وصفاته بالعقل .

يذكر الإمام ابن القيم فى كتابه « إعلام الموقعين » .

(وقد تنازع الصحابة فى كثير من مسائل الأحكام وهم سادات المؤمنين ، وأكمل الأمة إيماناً ، ولكن بحمد الله لم يتنازعوا فى مسألة واحدة من مسائل الأسماء والصفات والأفعال ، بل كلهم على إثبات ما نطق به الكتاب والسنة كلمة واحدة من أولهم إلى آخرهم لم يسوموها تأويلاً ، ولم يحرفوها عن موضعها تبديلاً ، ولم يبدوا لشئ منها إبطالاً ، ولا ضربوا لها أمثالاً ، ولم يدفعوا فى صدورها وإعجازها ، ولم يقل أحد منهم يجب صرفها عن حقائقها وحملها على مجازها : بل تلقوها بالقبول والتسليم وقابلوها بالإيمان والتعظيم ، وجعلوا الأمر فيها كلها أمراً واحداً ، وأجروها على سنن واحد ، ولم يفعلوا كما فعل أهل الاهواء والبدع حيث جعلوها عضين ، وأقروا ببعضها وأنكروا بعضها من غير فرقان مبين ، مع أن اللازم لهم فيما أنكروه كاللازم فيما أقروا به وأثبتوه ) (١)

والناظر فى السنة النبوية يجد أن أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم سألوه عن أحب الأعمال إلى الله تعالى ، وخير البقاع ، وأحق الناس بحسن

(١) إعلام الموقعين للإمام ابن القيم جـ ١ صـ ٤٠ .

الصحبة ، وأفضل المؤمنين ... ولم يرد قط من طريق صحيح ولا سقيم عن أحد الصحابة أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن معنى شئ مما وصف الرب سبحانه به نفسه الكريمة ، بل كلهم فهموا معنى ذلك وسكتوا عن الكلام فى الصفات ، ولا فرق أحد منهم بين كونها صفة ذات أو صفة فعل ، وهذا دليل على أن الصحابة رضى الله عنهم كانوا على عقيدة واحدة .

قال محمد خليل هراس فى « شرح العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام ابن تيمية »

( إن الناظر فى آيات الصفات التى ساقها المؤلف – رحمه الله – يستطيع أن يستنبط منها قواعد وأصولاً هامة يجب الرجوع إليها فى هذا الباب .

**الأصل الأول** : اتفق السلف على أنه يجب الإيمان بجميع الأسماء الحسنى وما دلت عليه من الصفات وما ينشأ عنها من الأفعال ...

**الأصل الثانى** : دلّت هذه النصوص القرآنية على أن صفات البارى قسمان :

١ – **صفات ذاتية لا تنفك عنها الذات** ، بل هى لازمة لها أزلاً وأبداً .

٢ – **صفات فعلية تتعلق بها مشيئته وقدرته كل وقت** ... فهو سبحانه لم يزل فعالاً لما يريد ، ولم يزل ولا يزال يقوم ويتكلم ويخلق ويدبر ..

**الأصل الثالث** : إثبات تفرد الرب جل شأنه بكل صفة كمال وأنه ليس له شريك أو مثيل فى شئ منها .

**الأصل الرابع** : إثبات جميع ما ورد به الكتاب والسنة من الصفات ، لا فرق بين الذاتية منها كالعلم ، والفعلية كالرضا ، وكذلك لا فرق بين إثبات الوجه واليدين ونحوهما ، وبين الاستواء على العرش والنزول ، فكلها مما اتفق السلف على اثباته بلا تأويل ولا تعطيل ، وبلا تشبيه وتمثيل ) (١)

وأهل السنة والجماعة وسط بين هؤلاء الجهمية النفاة وبين أهل التمثيل والمشبهة الذين شبهوا الله تعالى بخلقه ومثلوه بعباده ، وقد ردّ الله تعالى على الطائفتين بقوله (**ليس كمثله شئ**) فهذا يرد على الشبهة وقوله (**وهو السميع البصير** ) (٢) يرد على المعطلة .

والإيمان بوحدانية الله تعالى فى ذاته وصفاته دون الخوض فيما هو أعمق من ذلك ، فإن التعمق فوق أنه أبعد عن إدراك العقل ومجاله يدخل فى إطار محاولة العقل لاستكناه الذات الإلهية وهذه الذات يجب أن تكون مصونة عن إدخالها فى مجال الافتراضات العقلية .

**(٦) الجمع بين الإثبات والتنزيه :**

ومن قواعد منهج البحث العلمى فى مجال العقيدة الجمع بين الإثبات والتنزيه ، والناظر فى عقيدة السلف الصالح يجدها جمعت بين الإثبات والتنزيه ، بمعنى أن السلف الصالح أثبتوا ما أطلقه الله سبحانه وتعالى على نفسه الكريمة من الوجه واليد ونحو ذلك ، مع نفى مماثلة المخلوقين ،

---

(١) شرح العقيدة الواسطية . لشيخ الإسلام ابن تيمية . تأليف محمد خليل هراس صـ٧٤ - ٧٥ .

(٢) سورة الشورى الآية : ١١

فأثبتوا بلا تشبيه ، ونذهوا من غير تعطيل ، ولم يتعرض مع ذلك أحد منهم إلى تأويل شئ من هذا ، ورأوا بأجمعهم إجراء الصفات كما وردت

وقد أشار شيخ الإسلام ابن تيمية فى العقيدة الواسطية إلى هذا الأمر بقوله : « وهو قد جمع فيما وصف وسمّى به نفسه بين النفى والإثبات »

وقد بيّن محمد خليل هراس فى شرح العقيدة الواسطية هذا بقوله : (واعلم أن كلاً من النفى والإثبات فى الأسماء والصفات مجمل ومفصل .

**أما الإجمال فى النفى** : فهو أن ينفى عن الله عز وجل كل ما يضاد كماله من أنواع العيوب والنقائص مثل قوله تعالى **(ليس كمثله شئ)** (١) **(هل تعلم له سمياً)** (٢) **(سبحان الله عما يصفون)** (٣) .

**وأما التفصيل فى النفى** : فهو أن ينزه الله تعالى عن كل واحد من هذه العيوب والنقائص بخصوصه ، فينزه عن الوالد ، والولد ، والشريك، والصاحبة ، والند ، والضد ، والجهل ، والعجز ، والضلال ، والنسيان ، والسِّنة ، والنوم ، والعبث ، والباطل ، الخ .

**وأما الإجمال فى الإثبات** ، فمثل اثبات الكمال المطلق ، والحمد المطلق والمجد المطلق ونحو ذلك كما يشير إليه مثل قوله تعالى **(الحمد لله رب العالمين )** (٤) **(ولله المثل الأعلى )** (٥)

---

(١) سورة الشورى الآية : ١١ .

(٢) سورة مريم الآية : ٦٥ .

(٣) سورة الصافات الآية ١٥٩ .

(٤) سورة الفاتحة الآية ٢

(٥) سورة النحل الآية ٦٠

**وأما التفصيل فى الإثبات** : فهو متناول لكل إسم أو صفة وردت فى الكتاب والسنة ، وهو من الكثير بحيث لا يمكن لأحد أن يحصيه فإن منها ما اختص الله عز وجل بعلمه كما قال عليه الصلاة والسلام « سبحانك لا نحصى ثناءً عليك أنت كما أثنيت على نفسك » (١) .

وفى حديث دعاء الكرب « أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك أو أنزل فى كتابك أو علمته أحداً من خلقك أو استأثرت به فى علم الغيب عندك »(٢)،(٣) .

وهذا هو مذهب أهل الحق فهم يثبتون الصفات لله تعالى إثباتاً بلا تمثيل وينزهونه عن مشابهة المخلوقات تنزيهاً بلا تعطيل ، فجمعوا أحسن ما عند الفريقين ، أعنى التنزيه والاثبات ، وتركوا ما أخطأ وأساءوا فيه من التعطيل والتشبيه (٤) .

(٧) **رفض التأويل الكلامى :**

إن التأويل عند المتكلمين عامة يقتضى اتخاذ العقل أصلاً فى التفسير مقدماً على الشرع ، فإذا ظهر تعارض بينهما ، فينبغى تأويل النصوص إلى ما يوافق مقتضى العقل ، كتأويل أدلة الرؤية ، وأدلة العلو ، وآيات الصفات وما إلى ذلك .

(١) سنن ابن ماجة جـ١ صـ١٢٦٣ ك الدعاء . باب ما تعوذ منه رسول الله – ﷺ – حديث رقم ١١٧٩ ، ٣٨٤١

(٢) رواه أحمد فى المسند ، وابن حبان فى صحيحه عن عبد الله بن مسعود

(٣) شرح العقيدة الواسطية . هراس ص ٢٣ - ٢٤

(٤) المرجع السابق ص ٩٠

والسلف يرفضون هذا النوع من التأويل ، ويخطئون القائل به ، ويشتدون في النكير عليه ، لأنه يفضي إلى تعطيل النصوص ، والتجاوز بها إلى معان وآراء مدخولة ، تستهدف هدم الشريعة ، وإضلال معتقديها ، وبلبلة ما استقر في قلوبهم ، وامتزج بنفوسهم من عقائد واضحة لا لبس فيها ، ولا شائبة من غموض ، والتأويل الصحيح المقبول عندهم هو الذي يوافق ما دلت عليه النصوص ، وجاءت به السنة ، وغيره هو الفاسد (١) .

(٨) **تقييد العقل وعدم الاعتداد به في غير مجاله :**

إذا كان الله تعالى جعل للعقل مجالاً يعمل ويبحث فيه ، وهو مجال الظواهر العقلية والطبيعية ، فإن هناك مجالاً لا يستطيع السير والبحث فيه، وهو مجال الغيبيات ، ولذا كانت الرسالات والتشريعات .

قال د/ **عبد الحليم محمود في كتابه « الإسلام والعقل »** :

(إن الله سبحانه وتعالى - وهو الحكيم الخبير - قد تفضل على عباده فهداهم إلى الحق في هذه المجالات على ألسنة رسله الذين تتابعوا الواحد تلو الآخر ، هادين إلى الحق مبشرين بالحق ، داعين إلى صراط الله .

جاء الدين هادياً للعقل في مسائل معنية ، هي أولاً : ما وراء الطبيعة : أي العقائد الخاصة بالله سبحانه وتعالى ، وبرسله صلى الله عليه وسلم ، وباليوم الآخر ، وبالغيب الإلهي على وجه العموم .. وفي مسائل الأخلاق ..

(١) شرح العقيدة الطحاوية صـ ١٧ .

وفى مسائل التشريع الذى ينتظم به المجتمع ، وجاء الدين هادياً للعقل فى هذه المسائل بالذات ، لأن العقل إذا بحث فيها مستقلاً بنفسه فإنه لا يصل إلى نتيجة يتفق عليها الجميع ، ومعنى ذلك : أنه لو ترك الناس وعقولهم فى هذه المسائل فإنهم يختلفون ويتفرقون فرقاً عديدة ، ويتنازعون ولا ينتهى الأمر بهم إلى الوحدة والإنسجام ، ولا إلى الهدوء والطمأنينة) (١) .

إن وظيفة العقل إدراك الأمور الغيبية على سبيل فهم المعنى فقط دون الكيفية . وليس عدم الاعتداد بالعقل فيما لا يدخل فى مجاله إلغاء للعقل بالكلية ، فإن الله سبحانه وتعالى أمر بتدبر كتابه ولا يمكن أن يتحقق هذا التدبر إلا بالعقل ، وإنما الممنوع أن يبحث العقل فى الغيبيات كما يبحث فى العقليات والمحسوسات وذلك لأن العقل وسيلة محدودة من وسائل المعرفة ، ولا يمكن أن يأتى بنتائج صحيحة فيما وراء الطبيعة كما يأتى بها فى مجال العقليات والماديات .

**قال ابن خلدون فى « مقدمته » :**

(العقل ميزان صحيح فأحكامه يقينية لا كذب فيها ، غير أنك لا تطمع أن تزن به أمور التوحيد ، والآخرة ، وحقيقة النبوة ، وحقائق الصفات الإلهية ، وكل ما وراء طوره ، فإن ذلك طمع فى محال ، ومثال ذلك رجل رأى الميزان الذى يوزن به الذهب فطمع أن يزن به الجبال ، وهذا لا يدل على

(١) الإسلام والعقل . د/ عبد الحليم محمود صـ ١٧ – ١٨ .

أن الميزان فى أحكامه غير صادق ، لكن العقل قد يقف عنده ، ولا يتعدى طوره حتى يكون له أن يحيط بالله وبصفاته ، فإنه ذرة من ذرات الوجود الحاصل منه ) (١) .

والسلف الصالح يؤمنون بإثبات ما أخبر به النص فى ما يتعلق بالأمور الغيبية ، ويصدقون به ، ولا يتعرضون للبحث فى كيفيته لأن ذلك مما يعز على العقل مَرَامُه .

**قال د/ عبد الحليم محمود :**

(وقد حاولت الإنسانية منذ أن بدأت تفكر عقلياً فى الإلهيات والأخلاق أن تخترع مقاييس وموازين عقلية تقيس بها الصحة والخطأ فى هذين العالمين ، فكانت النتيجة إخفاقاً متتابعاً .

لقد أخفق منطق أرسطو – منطق القياس – فى معرفة حقائق الإلهيات والأخلاق .. وأخفق منطق فرنسيس – منطق الاستقراء – فى الكشف عن عالم الغيب وعالم الخير والشر ، وما كان يتأتى له : أن يكشف عنهما ، وهو منطق الكشف عن القوانين المادية .

وأخفق منهج ديكارت ، ولم يرض عنه كثير من معاصريه من الفلاسفة ، ولم يرض عنه كثير ممن أتى بعده منهم ، وهاجموه فى حياته وبعد مماته .

إن المعنى الذى نستنتجه من ذلك كله – وهو استنتاج يقرب من أن يكون

(١) المقدمة . ابن خلدون صـ ٣٦٤ – ٣٦٥ .

بديهياً – أن حل مشاكل ما وراء الطبيعة والأخلاق عن طريق العقل : مستحيل . وأن وضعها إذن موضع البحث العقلى : خطأ . (١)

ولهذا دعا الإسلام إلى الاتباع ، ونهى عن الابتداع ، ورغب فى التفكر والبحث فى آلاء الله ، ورهب من التفكر فى ذاته سبحانه .

وعن عبد الله بن مسعود قال : (اتبعوا ولا تبتدعوا فقد كفيتم) (٢)

**(٩) الأخذ بقياس الأولى فى الإثبات والنفى فى حقه سبحانه :**

لقد نهى اللّٰه تعالى عن أن يشبه بشئ من خلقه ، وأن يستعمل فى حقه من الأقيسة مايقتضى المماثلة أوالمساواة بينه وبين غيره كقياس التمثيل (٣) وقياس الشمول (٤) .

قال تعالى﴿ فَلا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الأَمْثَالَ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لا تَعْلَمُونَ (٧٤) ﴾ (٥)

وذلك لأن اللّٰه سبحانه وتعالى له المثل الأعلى الذى لا يشركه فيه مخلوق ، وقد أثبت اللّٰه تعالى ذلك لنفسه فى أكثر من موضع من الكتاب الكريم .

---

(١) الإسلام والعقل . د/ عبد الحليم محمود صـ ١٠٨ – ١٠٩ .

(٢)الدارمى حـ (٢٠٥) .

(٣) قياس التمثيل : إلحاق فرع بأصل فى حكم جامع ... لا شتراكهما فى علة الحكم . كإلحاق النبيذ بالخمر .

(٤) قياس الشمول (عند المناطقة) الاستدلال بكلى على جزئى بواسطة اندراج ذلك الجزئى مع غيره تحت هذا الكلى ، فهذا قياس مبنى على استواء الأفراد المندرجة تحت هذا الكلى ، ولذلك يحكم على كل منهابماحكم به عليه«شرح العقيدة الواسطية صـ ٢٠ »

(٥) سورة النحل الآية : ٧٤ .

قال تعالى ﴿ لِلَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الأَعْلَىٰ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿٦٠﴾ ﴾ (١) .

وقال تعالى ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ وَلَهُ الْمَثَلُ الأَعْلَىٰ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿٢٧﴾ ﴾ (٢) .

وقال تعالى ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿١١﴾ ﴾ (٣) .

وهذا يستلزم أن يستعمل فى حقه سبحانه وتعالى قياس الأولى ومضمونه (أن كل كمال ثبت للمخلوق وأمكن أن يتصف به الخالق ، فالخالق أولى به من المخلوق ، وكل نقص تنزه عنه المخلوق فالخالق أحق بالتنزه عنه ) (٤) .

**جاء فى شرح العقيدة الطحاوية » :**

(ومعنى الكمال والنقص ، يجب أن يؤخذ من الشرع حتى لا نصفه بما قد يظن أنه كمال فى حقه بالمقايسة على المخلوقين ، وهو ليس كمالاً بالنسبة له سبحانه . فما سكت عنه الشرع نفياً وإثباتاً ، ولم يكن فى العقل ما يثبته أو ينفيه ، سكتنا عنه ونثبت ما علمنا ثبوته من ذلك ، وننفى ما علمنا نفيه ) (٥) .

والأخذ بقياس الأولى فى الإثبات والنفى فى حقه سبحانه أشار إليه ابن

---

(١) سورة النحل الآية : ٦٠ .
(٢) سورة الروم الآية : ٢٧ .
(٣) سورة الشورى الآية : ١١ .
(٤) شرح العقيدة الواسطية . محمد خليل هراس صـ ٢١ ، ٥٩ .
(٥) شرح العقيدة الطحاوية صـ ٢٠ .

تيمية فى « **العقيدة الواسطية** » بقوله : « ولا يقاس بخلقه سبحانه وتعالى » (١)

والناظر فى القرآن الكريم يجد أن الله تعالى نزه نفسه عما يصفه به المفترون الكذابون ، ونهى عن القول على الله تعالى بلا حجة ولا برهان .

قال تعالى ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لا تَعْلَمُونَ (٣٣) ﴾ (٢) .

**ومن أقوال السلف الصالح فى هذا المقام :**

قول نعيم بن حماد شيخ البخارى : « من شبه الله بخلقه كفر ، ومن جحد ما وصف الله به نفسه كفر ، وليس فيما وصف الله به نفسه ، أو وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم تشبيه ولا تمثيل » (٣) .

**(١١) تحديد الألفاظ المتنازع عليها وتعيين مدلولاتها :**

اللغة العربية سخية بألفاظ وضع كل منها لعدة معان ، ويعبر عن هذا اللفظ بالمشترك ، وبمعان وضع لكل منها عدة ألفاظ ، ويعبر عن هذا اللفظ بالمترادف ، كما أنها سخية بالأساليب التى يفهم بها المراد من النص ، ولذا كان من أهم ما ينبغى أن يلتزمه الباحث فى مجال العقيدة : تحديد الألفاظ

(١) شرح العقيدة الواسطية . محمد خليل هراس صـ ٢٠ .
(٢) سورة الأعراف الآية : ٣٣ .
(٣) شرح العقيدة الواسطية . هراس صـ ١٩ .

المتنازع عليها وتعيين مدلولاتها ، وذلك حتى يسير في بحثه على بينة وبصيرة .

وهذا عند علماء البحث والمناظرة يسمى بالاستفسار ، وهو أن يطلب السائل من المعلل البيان وتفسير مفردات المدَّعَى .

**جاء في « شرح العقيدة الطحاوية » :**

**(والألفاظ نوعان : نوع جاء به الكتاب والسنة ، فيجب على كل مؤمن أن يقر بموجب ذلك ، فيثبت ما أثبته الله ورسوله صلى الله عليه وسلم ، ومن تمام العلم أن يبحث عن مراد رسوله بها ، ليثبت ما أثبته ، وينفى ما نفاه من المعاني .**

**وأما الألفاظ التي ليست في الكتاب والسنة ، ولا اتفق السلف على إثباتها ونفيها ، فهذه ليس على أحد أن يوافق من نفاها أو أثبتها حتى يستفسر عن مراده ، فإن أراد بها معنى يوافق خبر الرسول صلى الله عليه وسلم أقربه ، وإن أراد بها معنى يخالف خبر الرسول صلى الله عليه وسلم أنكره ) (١)**

**وقال ابن تيمية – رحمه الله – :**

**(وإذا كان المتكلم في مقام الإجابة لمن عارضه بالعقل ، وادعى أن العقل يعارض النصوص ، فإنه قد يحتاج إلى حل شبهته ، وبيان بطلانها ، فإذا أخذ النافي يذكر ألفاظاً مجملة مثل أن يقول : لو كان استوى على العرش لكان جسماً أو مركباً ، وهو منزه عن ذلك ، ولو خلق واستوى ، وأتى لفصل**

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية صـ ٢١ .

القضاء ، لكانت تحلُّه الحوادث وهو منزه عن ذلك ، ولو قامت به الصفات لحلَّته الأعراض وهو منزه عن ذلك .

فهنا يستفصلُ السائل ويقول له : ماذا تريد بهذه الألفاظ المجملة ؟ فإن أراد بها حقاً وباطلاً ، قُبِلَ الحقُّ ، وردَّ الباطل ، مثل أن يقول : أنا أريد بنفى الجسم نفى قيامه بنفسه ، وقيام الصفات به ، ونفى كونه مركباً ، فنقول : هو قائم بنفسه ، وله صفات قائمة به ، وأنت إذا سميت هذا تجسيماً ، لم يجز أن أدَعَ الحق الذى دل عليه صحيح المنقول ، وصريح المعقول ، لأجل تسميتك أنت له بهذا .

وأما قولك : « ليس مركباً » فإن أردت به أنه سبحانه ركَّبه مركِّب ، أو كان متفرقاً فتركب ، وأنه يمكن تفرُّقُه وانفصاله ، فالله تعالى منزَّهٌ عن ذلك ، وإن أردت أنه موصوف بالصفات مباينٌ للمخلوقات ، فهذا المعنى حقٌ ، ولا يجوز رده لأجل تسميتك له مركباً ، فهذا ونحوه مما يجاب به (١) .

(١١) **معرفة المتشابه وأنواعه وتفسيره :**

جاء فى القرآن الكريم ما يدل على أنه كله محكم ، من ذلك قوله تعالى ﴿كتاب أحكمت آياته﴾ (٢) وجاء فيه ما يدل على أنه كله متشابه ، من ذلك قوله تعالى ﴿الله نزل أحسن الحديث كتاباً متشابهاً﴾ (٣) وجاء فيه ما يدل

(١) درء تعارض العقل والنقل . لابن تيمية جـ ١ صـ ٢٣٨ ، ٢٣٩ .

(٢) سورة هود الآية : ١

(٣) سورة الزمر الآية : ٢٣ .

على أن بعضه محكم وبعضه متشابه ، من ذلك قوله تعالى ﴿هو الذى أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات﴾ (١)

وقد اختلف العلماء فى تحديد معنى المحكم والمتشابه اختلافاً كثيراً من ذلك :

١ - أن المحكم هو الواضح الدلالة الظاهر الذى لا يحتمل النسخ ، أما المتشابه فهو الخفى الذى لا يدرك معناه عقلاً ولا نقلاً ، وهو ما استأثر الله تعالى بعلمه كقيام الساعة والحروف المقطعة فى أوائل السور ، وقد عز الألوسى هذا الرأى إلى السادة الحنفية .

٢ - أن المحكم ما عرف المراد منه إما بالظهور وإما بالتأويل ، أما المتشابه فهو ما استأثر تعالى بعلمه ، كقيام الساعة وخروج الدجال .. وينسب هذا القول إلى أهل السنة على أنه هو المختار عندهم .

٣ - أن المحكم مالا يحتمل إلا وجهاً واحداً من التأويل ، أما المتشابه فهو ما احتمل أوجهاً ، ويعزى هذا الرأى إلى ابن عباس .

٤ - أن المحكم ما استقل بنفسه ولم يحتج إلى بيان ، أما المتشابه فهو الذى لا يستقل بنفسه . بل يحتاج إلى بيان . (٢)

وقد يكون التشابه راجعاً إلى خفاء فى اللفظ وحده مفرد ومركب ، وقد

(١) سورة آل عمران الآية : ٧

(٢) مناهل العرفان فى علوم القرآن . الشيخ الزرقانى جـ٢ صـ ٢٧٢ - ٢٧٣ .

يكون التشابه راجعاً إلى خفاء المعنى وحده ، وقد يكون التشابه راجعاً إلى اللفظ والمعنى معاً . (١)

وقد ذكر **الشيخ الزرقانى** أنواع المتشابهات فى كتابه « مناهل العرفان » فقال : (يمكننا أن ننوع المتشابهات - على ضوء ما سبق - ثلاثة أنواع :

**النوع الأول** : مالا يستطيع البشر جميعاً أن يصلوا إليه كالعلم بذات الله وحقائق صفاته . وكالعلم بوقت القيامة ونحوه من الغيوب التى استأثر الله تعالى بها .

**النوع الثانى** : ما يستطيع كل إنسان أن يعرفه عن طريق البحث والدرس كالمتشابهات التى نشأ التشابه فيها من الإجمال والبسط والترتيب ونحوها .

**النوع الثالث** : ما يعلمه خواص العلماء دون عامتهم ، ولذلك أمثلة كثيرة من المعانى العالية التى تفيض على قلوب أهل الصفاء والاجتهاد عند تدبرهم لكتاب الله (٢) .

من خلال ذلك يتضح لنا أن هناك نوعاً من التشابه لا يستطيعه أحد من البشر ، ونوعاً يستطيعه كل البشر ، ونوعاً يختص به الراسخون فى العلم ويخفى على من دونهم .

وقد اختلفت الآراء حول الإجابة عن هل يمكن معرفة المتشابه أوْ لا ؟ وقد نشأ هذا الاختلاف من الاختلاف فى قوله سبحانه فى آية آل عمران ﴿ وما

---

(١) المرجع السابق جـ٢ صـ ٢٧٨ .

(٢) المرجع السابق جـ٢ صـ ٢٨١ .

يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا) (١)

هل « والراسخون فى العلم » معطوف على قوله سبحانه « وما يعلم تأويله إلا الله » ، أو مبتدأ والواو للاستئناف ، وعلى الرأى الأول يكون قوله سبحانه « يقولون » حالاً ، وعلى الثانى يكون خبراً . (٢)

وإذا كان قوله سبحانه « والراسخون فى العلم » معطوفاً فمقتضى هذا أن المتشابه يعلم تأويله – بعد الله – الراسخون فى العلم ، ويوقف عليه ، وإذا كان مبتدأ والواو للاستئناف فمقتضى هذا أن المتشابه لا يعلمه إلا الله ويوقف على لفظ الجلالة فى قوله سبحانه « وما يعلم تأويله إلا الله » .

**وقد أخذ بالرأى الأول جماعة من العلماء** ، ومن هنا فالمتشابه عندهم من الممكن أن يعلم ويؤول على يد الراسخين فى العلم ، وأيدوا مذهبهم بأن الله تعالى«يبعد أن يخاطب عباده بما لا سبيل لأحد من الخلق إلى معرفته » (٣)

**أما الرأى الثانى فقد أخذ به جمهور العلماء** ، ومن هنا فالمتشابه عندهم لا يعلمه إلا الله ، وأيدوا مذهبهم (بأن آية آل عمران دلت على ذم متبعى المتشابه ووصفهم بالزيغ وابتغاء الفتنة ، وعلى مدح الذين فوضوا العلم إلى الله ، وسلموا إليه كما مدح المؤمنين بالغيب (٤) .

(١) سورة آل عمران آية : ٧
(٢) البرهان جـ٢ صـ٧٢ ، والاتقان جـ٢ صـ ٥ .
(٣) روح المعانى – الألوسى جـ٣ صـ ٨٤ .
(٤) الاتقان جـ٢ صـ ٦ ، والفخر الرازى جـ٧ صـ١٧٦

ويبدو أن جهة الخلاف مفتعلة ، فالمتشابه عند الأولين ما فيه غموض وخفاء ، وهذا يمكن أن يعرف ويفسر ، وعند الآخرين ما استأثر الله تعالى ، وهذا لا يمكن لأحد أن يعرفه ، كوقت الساعة . ويؤيد هذا ما قاله صاحب « روح المعانى » فقد قال : (وقال بعض أئمة التحقيق : الحق أنه إن أريد بالمتشابه ما لا سبيل إليه للمخلوق فالحق الوقف على « إلا الله » وإن أريد ما لا يتضح بحيث يتناول المجمل ونحوه فالحق العطف ) (١) .

وفى الحالة الثانيةلا يخرج التفسيراللفظ عن المتشابه على رأى « الرازى » لأنه تأويل ظنى مرجوح ، وعلى رأى أئمة التحقيق الذين نقل عنهم ما نقل صاحب « روح المعانى » فقد بينوا أن المجمل ونحوه مما فيه غموض وخفاء لا يعلم جميعه أو لا يعلمه بالكنه إلا الله تعالى .

ومن هنا لا يمتنع الوقف على رأى « الرازى » وعلى رأى أئمة التحقيق فى تلك الحالة على قوله سبحانه : « إلا الله » (٢) .

**(١٢) تأثير الأسباب الطبيعية فى مسبباتها بإذن الله تعالى :**

إن اللّٰه تعالى يخلق السحاب بالرياح ، وينزل الماء بالسحاب ، وينبت النبات بالماء ، ونحو ذلك .. والقول بأن اللّٰه تعالى يفعلُ عند الأسباب لا بها

(١) روح المعانى - الألوسى - جـ٣ صـ ٨٥ .
(٢) محاضرات فى علوم القرآن د/القصبى زلط صـ ٢٠١ وما بعدها .

يُفضى إلى إبطال حكمة الله فى خلقه ، وأنه لم يجعل فى العين قوة تمتاز بها عن الخدِّ تُبصرُ بها ، ولا فى النار قوة تمتاز بها عن التراب تحرق بها ، فضلاً عما فى هذا القول من مخالفة للكتاب والسنة . (١)

قال تعالى ﴿ فَأَنزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ ﴾ (٢) .

وقال تعالى ﴿ قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ ﴾ (٣) .

وقال تعالى ﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ ﴾ (٤) .

وقال صلى الله عليه وسلم (إن هذه القبور مملوءة على أهلها ظلمة وإن الله جاعل بصلاتى عليهم نوراً) (٥) .

إن كل شئ فى هذا الكون باسم ، يتم باسم الله وبإذن الله ، الكون تحكمه الأسباب ، ولكن إرادة الله تعالى فوق الأسباب ، لأنه خالق الأسباب

**(١٣) الحسن والقبح فى الأفعال عقلياً وشرعياً :**

نجد فى أنفسنا بالضرورة تمييزاً بين الجميل من الأشياء والقبيح .. وكما يقع التمييز فى المبصرات ، يقع فى غيرها من المسموعات والملموسات والمذوقات والمشمومات ، كما هو معروف لكل حساس من بنى آدم بإحدى

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية صـ ٢٢ .

(٢) سورة الأعراف الآية : ٥٧ .

(٣) سورة التوبة الآية : ١٤ .

(٤) سورة التوبة الآية : ١٠٣ .

(٥) مسلم بشرح النووى حـ ٧ ـ صـ٢٦ ك الجنائز . باب الصلاة على القبر .

تلك الحواس .

هذا فى المحسوسات .. ولعله لا ينزل عن تلك الدرجة فى الوضوح ما يلم به العقل من الموجودات المعقولة ، وإن اختلف اعتبار الجمال فيها ، فالكمال فى المعقولات كالوجود الواجب والأرواح اللطيفة وصفات النفوس البشرية له جمال تشعر به أنفس عارفيه ، وتنبهر له بصائر لا حظية ، وللنقص قبح لا تنكره المدارك العالية .

والأفعال الاختيارية منها ما هو معجب فى نفسه تجد النفس منه ما تجد من جمال الخلق كالحركات العسكرية .. ومنها ما هو قبيح فى نفسه يحس منه ما يحس من رؤية الخلق المشوه كتخبط ضعفاء النفوس عند الجزع .

ومن الأفعال الإختيارية ما يحس باعتبار ما يجلب من النفع ، وما يقبح بما يجر إليه من الضرر ، ويختص الإنسان بالتمييز بين الحسن والقبيح بهذا المعنى .

كل هذا عرفه العقل البشرى وفرق فيه بين الضار والنافع ، وسمى الأول فعل الشر ، والثانى عمل الخير ، وهذا التفريق هو منبت التمييز بين الفضيلة والرذيلة .

كل هذا من الأوليات العقلية لم يختلف فيه ملى ولا فيلسوف ، فللأعمال الاختيارية حسن وقبح فى نفسها أو باعتبارأثرها فى الخاصة أو فى العامة والحسن أو العقل قادر على تمييز ما حسن منها وما قبح بالمعانى السابقة

بدون توقف على سمع .

فمن زعم أن لا حسن ولا قبح فى الأعمال على الإطلاق فقد سلب نفسه العقل .. فالناس متفقون على أن من الأعمال ما هو نافع ومنها ما هو ضار، وبعبارة أخرى منها ما هو حسن ومنها ما هو قبيح ، ومتفقون كذلك على أن الحسن ما كان أدوم فائدة وإن كان مؤلماً فى الحال ، وأن القبيح ما جر إلى فساد فى النظام الخاص بالشخص أو الشامل له ولمن يتصل به وإن عظمت لذته الحاضرة .

ووجوب عمل من المأمور به أو الندب إليه ، وحظر عمل أو كراهته من المنهى عنه على الوجه الذى حددته الشريعة ، وعلى أنه مثاب عليه بأجر كذا ومجازى عليه بعقوبة كذا مما لا يستقل العقل بمعرفته ، بل طريقة معرفته شرعية ، وهو لا ينافى أيضاً أن يكون المأمور به حسناً فى ذاته ، بمعنى أنه مما يؤدى إلى منفعة دنيوية أو أخروية باعتبار أثره فى أحوال المعيشة أو فى صحة البدن أو فى حفظ النفس أو المال أو العرض ، أو فى زيادة تعلق القلب بالله جل شأنه .

وقد يكون من الأعمال ما لا يمكن درك حسنه ، ومن المنهيات مالا يعرف وجه قبحه ، وهذا النوع لا حسن له إلا الأمر ، ولا قبح إلا النهى (١) .

---

(١) رسالة التوحيد . الشيخ محمد عبده مقتطفات من صـ ٦٧ : ٨٣ .

### (١٤) إثبات العقيدة بخبر الواحد المتلقى بالقبول عملاً وتصديقاً :

إن الرسل الذين أرسلهم رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الأمصار ، أرسلهم يعلمون الناس الإسلام كله عقيدة وشريعة وآداباً ... إلخ ، وكانوا أحاداً وهذا يدل على خبر الأحاد يعمل به فى العقائد والأحكام وكل أبواب الإسلام .

من ذلك : حديث معاذ قال : « بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إنك تأتى قوماً من أهل الكتاب ، فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات فى كل يوم وليلة ، فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد فى فقرائهم. فإن هم أطاعوالذلك فإياك وكرائم أموالهم ، واتق دعوة المظلوم ، فإنه ليس بينها وبين الله حجاب » (١)

إنه صلى الله عليه وسلم كلف معاذاً حينما أرسله إلى أهل اليمن أن يعلمهم العقيدة « فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله »

ومعاذ رجل واحد ، ولو لم تقم الحجة بخبره فى العقيدة والشريعة .. لما أرسله رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فدل على أن خبر الواحد يحتج به فى العقائد .

وروى أنه ذكرت أحاديث فى صفات الله تعالى أمام شريك بن عبد الله

---

(١) مسلم بشرح النووى جـ١ صـ١٩٦ ك الإيمان . باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام .

القاضى ، فقال بعض الحاضرين له : إن قوماً ينكرون هذه الأحاديث .
قال : فما يقولون ؟ قالوا : يطعنون فيها ، فقال : إن الذين جاءوا بهذه الأحاديث هم الذين جاءوا بالقرآن ، وبأن الصلاة خمس ، وبحج البيت ، وبصوم رمضان (يعنى أحاديث الأحكام التى فصلت ذلك) فما نعرف الله إلا بهذه الأحاديث .

وواضح من هذا القول أن الإمام شريك بن عبد الله القاضى يقول : إن من صدق بأحاديث الأحاد فى الأحكام عليه أن يصدق بها فى العقيدة ، فكيف تأمرنى أن أثق بالراوى وأقبل خبره فى صلاتى وعبادتى ربى ، ولا أثق به فى عقيدتى فى اللّٰه تعالى ؟ .

إن علمَ الأئمة الأعلام يشهد بحجية خبر الأحاد فى العقيدة ، فكتب العقيدة عند الأئمة أمثال البخارى ، ومسلم ، وابن حبان ، وابن خزيمة ، وعند أبى داود ، والترمذى ، والنسائى ، وابن ماجة ، كلها تدور على أخبار الآحاد .

وإن كتاب « التوحيد » لابن خزيمة عنوانه يكفى لإثبات حجية الآحاد فى العقيدة فعنوان الكتاب كاملاً هو « كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل التى وصف بها نفسه فى تنزيله الذى أنزله على نبيه المصطفى صلى الله عليه وسلم وعلى لسان نبيه نقل الأخبار الثابتة الصحيحة نقل العدول عن العدول من غير قطع فى إسناد ولا جرح فى ناقلى الأخبارالثقات » (١)

(١) انظر المدخل إلى السنة النبوية . د/ عبد المهدى عبد القادر عبد الهادى صـ ٢٩١ وما بعدها

**(١٥) موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول :**

إن الله تعالى أمربقراءةالقرآن الكريم وتدبرآياته وذلك لأن العقل الصحيح إذا تأمل وتدبر، اتفق مع ما جاء فيه من مسائل العقيدة وأحكام الشريعة .

قال تعالى ﴿ كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِّيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُوا الأَلْبَابِ (٢٩) ﴾ (١) .

وقال تعالى ﴿ أَفَلا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا (٢٤) ﴾ (٢) .

**جاء فى شرح العقيدة الطحاوية :**

(فكل ما ثبت من مسائل العقيدة فى الكتاب والسنة ، يصدقها العقل الكامل الصحيح الذى يستخدم بدقة وإمعان ، لأن العقل الصريح فى دلالته على المراد ، لا يمكن أن يخالف المنقول الصحيح الثابت ، لأن العقل والنقل وسيلتان لغاية واحدة ، هى الوصول إلى الله ، والوسائل التى تؤدى إلى غاية واحدة لا يمكن لها أن تتعارض ) (٣) .

ولا يخفى على أحد أن العقل الصحيح له أثر فعال فى معرفة الحق والوصول إليه ، ولذا دعا القرآن الكريم إلى إعماله واستخدامه ، وحذر من إهماله وتعطيله وسوء استعماله ، وذلك لأن الإنسان بالعقل يدرك الحسن والقبيح من الأفعال ، ويميز بين النافع والضار ، ويتفق مع المنقول الصحيح، ويختلف مع الموضوع والضعيف .

---

(١) سورة ص الآية : ٢٩ .

(٢) سورة محمد الآية : ٢٤

(٣) شرح العقيدة الطحاوية صـ ٢٤ .

**(١٦) عدم جواز تكفير المسلم بذنب فعله إذا كان دون الشرك الأكبر .**

التكفير هو الحكم على الإنسان بالكفر ، وهذا الحكم خطير لخطورة آثاره ولذلك نهى الإسلام عن التعجل به وعن تقريره إلا بعد التأكد من وجود أسبابه تأكداً ليس فيه أدنى شبهة .

**والكفر فى لسان الشرع يطلق على معنيين هما :**

**الأول :** كفر العقيدة ، وهو عدم الإيمان بما يجب الإيمان به من وجود الله تعالى ووحدانيته وبما يجب له من صفات الكمال والجلال ، وبالعقائد الأخرى وكفر العقيدة نوعان ، أحدهما كفر لم يسبقه إيمان ، والواجب على المسلم دعوة الكافر إلى الإيمان ، فإن أسلم فبها وإلا طالبناه بعدم التعرض للدعوة .. والثانى كفر سبقه إيمان ويسمى ردة ، والواجب علينا حيال المرتد استتابته على النحو الموضح فى كتب الفقه .

**والثانى :** كفر العمل وهو جحد المعروف وعدم شكره ، والمطلوب من الإنسان أن ينسب كل النعم إلى الله سبحانه ، وأن يحسن التصرف فيها ، قال تعالى حاكياً قول سليمان عليه السلام ﴿ هذا من فضْلِ ربِّي لِيبْلُونِي أأشْكُرُ أمْ أكْفُرُ ومن شكرَ فإنَّما يشْكُرُ لنفْسه ومن كفرَ فإنَّ ربِّي غنيٌّ كريمٌ ﴿٤٠﴾ ﴾ (١) وقال تعالى ﴿ لئن شكرْتُمْ لأزيدنَّكُمْ ولئن كفرْتُمْ إنَّ عذابي لشديدٌ ﴿٧﴾ ﴾ (٢)

---

(١) سورة النمل الآية : ٤٠ .

(٢) سورة إبراهيم الآية : ٧

والأصل بقاء المسلم على إسلامه حتى يقوم الدليل على كفره ، وهذا الأصل يقوم على الأدلة الشرعية الآتية :

**أولاً : من القرآن الكريم :**

قال تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَىٰ إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا ﴾ (١) .

**وجــه الدلالة** : أن الإنسان إذا أعلن إسلامه بأى إعلان شرعى معتبر كقوله « السلام عليكم » لأن سلامه بتحية الإسلام مؤذن بطاعته وإنقياده ، فيقبل اسلامه ، لأن الأحكام تناط بالمظان والظواهر لا على القطع وإطلاع السرائر . (٢)

وقال تعالى ﴿ وَلَا تَلْمِزُوا أَنفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الِاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ⑪ ﴾ (٣) .

**وجه الدلالة** : نهى الله تعالى المسلمين عن اللمز والنبز للمسلم وذم فاعله وذلك كقوله « **يا يهودى** » و« **يا نصرانى** » و« **يا فاسق** » وما أشبه ذلك والنهى نقيض التحريم ، والذم نقيض الإقلاع والترك (٤) .

والآيات القرآنية فى هذا المقام كثيرة ومتنوعة .

---

(١) سورة النساء الآية : ٩٤ .

(٢) تفسير القرطبى جـ٣ صـ ١٩٠٩ والرازى جـ ٥ صـ٣٩٤ .

(٣) سورة الحجرات الآية ١١ .

(٤) تفسير القرطبى حـ٩ صـ ٦١٤٨ .

**ثانيا : من السنة النبوية المطهرة :**

روى جـــابر رضي الله عنه عن رسـول الله صلى الله عليـه وسلم قـال : أمـرت أن أقـاتل الناس حتى يقـولوا لا إله إلا الله فإذا قـالوها عـصـمـوا منى دمـائهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله . (١)

**وجـــه الدلالة** : الأحكام الفـقـهـية تبنى على الظواهر والله تعالى يتـولى السرائر ، فمن قال لا إله إلا الله فقد عصم نفسه بالأصالة وعرضـه ومـاله بالتيقن فيحرم استباحته بل ويحرم تكفيره .

وقـال صلى الله عليـه وسلم (من صلى صـلاتنا واسـتـقـبل قـبلتنا وأكل ذبيحتنا فهو المسلم (٢) .

**وجـه الدلالة** : هذه الشعائر الدينية علامات تثبت الإسـلام فلا يعدل عنها لمن قام بها إلى نقيضه من التكفير .

والأحاديث النبوية فى هذا المقام كثيرة .

**ثالثا : الآثار :**

روى عن عـمر بن الخطاب رضى الله عنه قـال : أن ناسـاً كانوا يؤخـذون بالوحى فى عـهد الرسـول صلى الله عليه وسلم ، وإن الوحى قد انقطع وإنما نأخذكم الآن بما ظهر لنا من أعمالكم ، فمن أظهر لنا خيراً ، أمناه وقربناه وليس لنا من سريرته شئ ، والله يحاسبه فى سريرته ، ومن أظهر لنا سوءاً

(١) صـحيح مسلم بشرح النووى جـ١ صـ٢٠٦ ك الإيمان ، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله .

(٢) صـحيح البخارى مع الفتح جـ١ صـ ٤٩٧ ك الصلاة . باب فضل استقبال القبلة .

لم نصدقه وإن قال أن سريرته حسنة (١) .

**وجه الدلالة** : وجوب إجراء أحكام الناس على الظاهر خيراً أو شراً .

**رابعاً : الإجماع :**

حكى ابن المنذر فقال : من قال لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله ولم يزد على ذلك شيئاً أنه مسلم .

وهذه الأدلة الشرعية تدل دلالة واضحة إلى على وجوب التحرز من تكفير المسلم ، وقد وضع الفقهاء ضوابط تضبط فروع التكفير مؤداها منع التكفير بالإحتمال والشك والظن (٢) .

هذه بعض قواعد وأسس منهج البحث العلمى فى مجال العقائد ، والباحث الموفق هو الذى يتمسك بها ويفهمها فهماً يعينه على تطبيقها والاستفادة منها وخدمة العقيدة الإسلامية وعرضها وتقديمها للمدعوين كما عرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو الداعى الأول إليها .

---

(١) سبل السلام جـ٥ صـ ١٤٩٧ رقم ١٣١٨ .

(٢) انظر ضوابط الفقهاء . البحر الرائق ١٢٥/٥ ، ورد المحتار ٢٢٤/٤ ، والذخيرة للقرافى ٣٧/١٢ ، والاقتصاد فى الاعتقاد صـ ١٥٧ ، ومغنى المحتاج ١٣٨/٤ ، والفتاوى الكبرى جـ٣ صـ٢٨٢ ، وبيان للناس الصادر من الأزهر الشريف ١٤١/١ .

# الفصل الثانى
# منهج البحث العلمى فى التفسير

**تعريف التفسير:**

**في اللغـــة** : جاء في لسان العرب لابن منظور (الفسر : البيان ، فسر الشئ يفسِره – بالكسر – ويفسُره – بالضم – فسراً ، وفسره : أبانه ، والتفسير مثله ، ثم قال في نفس المادة والموضع (الفسر : كشف المغطى ، والتفسير : كشف المراد عن اللفظ المشكل) (١) .

**وفي الاصطلاح :**

قال صاحب البحر المحيط : التفسير : علم يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن ومدلولاتها وأحكامها الإفرادية والتركيبية ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب وتتمات لذلك . (٢)

وقال صاحب البرهان :التفسير علم يعرف به فهم كتاب الله المنزل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم وبيان معانيه واستخراج أحكامه وحكمته (٣) .

---

(١) لسان العرب لابن منظور جـ٦ صـ٣٦١ .

(٢) « فقولنا (علم) : جنس يشمل سائر العلوم . وقولنا (يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن ) وهذا هو علم اللغة الذي يحتاج إليه في هذا العلم ، وقولنا (وأحكامها الإفرادية والتركيبية ) هذا يشمل علم التصريف وعلم الإعراب وعلم البيان وعلم البديع (معانيها التي تحمل عليها حال التركيب) : شمل بقوله (التي تحمل عليها) مالا دلالة عليه بالحقيقة وما دلالته بالمجاز . وقولنا (تتمات لذلك) هو معرفة النسخ وسبب النزول ..) انظر البحر المحيط لأبي حبان جـ١ صـ١٣ – ١٤ .

(٣) البرهان للزركشي جـ١صـ١٣ .

من خلال التعريفين السابقين تحدد مجال هذا العلم الشريف ووسائله ، ولا بد من الوقوف عليها بين يدى البحث فى أى منهج من مناهج التفسير من حيث إن تمثل الماهية بالرؤية العلمية هو المنطلق الصحيح لخوض أى جانب من جوانبها المتعددة وارتفاقها فى تصور الباحث ضرورة لرؤية أبعادها المترامية ... وتبين أيضاً - من خلال التعريفين - أن تفسير القرآن الكريم من قبيل التصديقات لا التصورات (١) .

وذلك لأنه يتضمن الحكم على الألفاظ بأنها مفيدة لهذه المعانى .

**منهج البحث العلمى فى التفسير :**

لقد قام إلى جانب الاتجاه النقلى الأثرى فى التفسير اتجاه التفسير الاجتهادى وهو ما يعرف بالتفسير بالرأى فظهر مفسرون برعوا فى علوم مختلفة فأفرغ كل منهم وسعه فى تجسيد الجانب الذى برع فيه تفسيره ، فظهرت التفاسير اللغوية والنحوية والبلاغية والفقهية .. ومع كثرة أنواع التفاسير ومناهجها حصرها العلماء فى أربعة أنواع هى :

١ - التفسير التحليلى . وهو نوعان : تفسير بالنقل ، وتفسير بالرأى .

٢ - التفسير الإجمالى .            ٣ - التفسير الموضوعى .

٤ - التفسير المقارن .

---

(١) فقد رأى فريق أن التفسير شأنه بشأن العلوم الشرعية واللغوية والأدبية كالحديث الشريف وعلم اللغة والأدب ونحوها من قبيل التصورات التى لا يتكلف لها حد ولا بيان موضوع ولا مسائل ، إذ ليس لهذه العلوم - فى نظرهم - قواعد ولا ملكات ناشئة من مزاولة القواعد كغيرها من العلوم العقلية . وممن نص على هذا المسلك العلامة السيالكوتى الهندى ، والشيخ نصر الحويحى الأزهرى صاحب المبادئ النصرية

وفيما يلى أذكر مناهج البحث العلمى فى التفسير والتى ذكرها العلماء ، وتلزم الدعاة إلى الله تعالى ، والتى تتعدد بتعدد طريقة البحث .

**أولاً : منهج البحث العلمى فى التفسير التحليلى :**

التفسير التحليلى هو الذى يلتزم فيه المفسر بتتبع آى التنزيل الحكيم حسب ترتيبها المصحفى بالكشف والبيان ، وبالرجوع إلى كتب التفسير التحليلى تبين وتحدد المنهج الذى سلكه العلماء فى التفسير التحليلى ، وهذا المنهج يتكون من الخطوات الآتية :

١ - ذكر المناسبة وسبب النزول .

٢ - طلب المعنى من القرآن الكريم ، فإن لم يجده طلبه من السنة النبوية فإن لم يجد رجع إلى قول الصحابة ، فإنهم أدرى بالتنزيل وظروفه .

٣ - ذكر الجانب العقدى .

٤ - ذكر الجانب الفقهى .

٥ - ذكر الجانب اللغوى .

٦ - ذكر الجانب النحوى .

٧ - ذكر القراءات وبيان المعانى .

٨ - الاحتكام إلى المعروف من كلام العرب .

٩ - الرجوع إلى الشعر .

١٠ - الموقف من الاسرئيليات .

(١١) الالتزام بالأسانيد (١) .

• وهذه الخطوات – التى يتكون منها منهج البحث العلمى فى التفسير التحليلى – تحفظ كلَّ من يقف مع كتاب الله تعالى المعجز بالتحليل ، وبالأخص من تحمل دعوة الحق إلى الخلق .

**ثانيا : منهج البحث العلمى فى التفسير بالرأى :**

التفسير بالرأى والاجتهاد اختلف فيه العلماء (٢) ، فقوم تشدوا فلم يبيحوه ، وقوم لم يروا بأساً من أن يفسروا القرآن باجتهادهم .

**والراغب الأصفهانى** – بعد أن ذكر المذهبين وأدلتهما فى مقدمة التفسير– قال : وذكر بعض المحققين : أن المذهبين هما الغلو والتقصير ، فمن اقتصر على المنقول إليه فقد ترك كثيراً مما يحتاج إليه ، ومن أجاز لكل أحد الخوض فيه فقد عرضه للتخليط ، ولم يعتبر حقيقة قوله تعالى ﴿ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُوا الأَلْبَابِ (٢٩) ﴾ (٣) .

وقد بيَّن د/**محمد حسين الذهبى** فى كتابه « **التفسير والمفسرون** » أن التفسير بالرأى قسمان :

قسم مذموم غير جائز ، وغير جار على قوانين العربية ، ولا موافق للأدلة الشرعية ولا مستوف لشرائط التفسير .

---

(١) هذه الخطوات استخرجتها من مناهج المفسرين . انظر التفسير والمفسرون . د/محمد حسين الذهبى الجزء الأول من صـ٢٣٠ إلى صـ٣٢٣ .

(٢) التفسير والمفسرون جـ١ صـ٢٤٦ .

(٣) مقدمة التفسير للراغب الأصفهانى صـ٤٢٢ ، والآية من سورة ص ٠ ٢٩

وقسم ممدوح جائز ، وجار على موافقة كلام العرب ومناحيهم فى القول ، مع موافقة الكتاب والسنة ، ومراعاة سائر شروط التفسير (١) .

ومن خلال ذلك يتضح أن العلماء لم يمنعوا التفسير بالرأى مطلقاً ، ولم يبيحوه مطلقاً ، ولكن أجازوه محدوداً بحدود ، ومقيداً بقيود ، ومشروطاً بشروط .

فقد اشترطوا فيمن يقوم بالتفسير بالرأى أن يكون عالماً بعلم اللغة، والنحو ، والصرف ، والاشتقاق ، وعلوم البلاغة ، والقراءات ، وأصول الدين، وعلوم القرآن ، وعلوم السنة النبوية ، وعلم الموهبة ، والحكمة .

ولم يكتف العلماء بمعرفة هذه العلوم ولكن أوجبوا على المفسر بالرأى أن يجتنب ما يلى :

(١) التهجم على بيان مراد الله تعالى من كلامه مع الجهالة بقوانين اللغة وأصول الشريعة .

(٢) الخوض فيما استأثر الله تعالى بعلمه . وذلك كالمتشابه .

(٣) السير مع الهوى والاستحسان . فلا يفسر بهواه ولا يرجح باستحسانه .

(٤) التفسير المقرر للمذهب الفاسد . بأن يجعل المذهب أصلاً والتفسير تابعاً .

---

(١) التفسير والمفسرون جـ١ صـ٢٥٣ - ٢٥٤ .

(٥) التفسير مع القطع بأن مراد الله كذا وكذا من غير دليل . وهذا منهى عنه شرعاً (١) .

**منهج البحث العلمى فى التفسير بالرأى :**

وقد وضع علماء التفسير وعلوم القرآن منهجاً علمياً ينبغى أن يلتزمه كل من يقوم بالتفسير بالرأى ، وهذا المنهج يقوم على القواعد الآتية :

**أولاً** : أن يطلب المعنى من القرآن ، فإن لم يجده طلبه من السنة لأنها شارحة للقرآن ، فإن أعياه الطلب رجع إلى قول الصحابة ، فإنهم أدرى بالتنزيل وظروفه وأسباب نزوله .

**ثانياً** : إن لم يظفر بالمعنى فى الكتاب والسنة ومأثورات الصحابة وجب عليه أن يجتهد وسعه متبعاً ما يأتى :

(١) البدء بما يتعلق بالألفاظ المفردة من اللغة والصرف والاشتقاق ، ملاحظاً المعانى التى كانت مستعملة زمن نزول القرآن الكريم .

(٢) إرداف ذلك بالكلام على التراكيب من جهة الإعراب والبلاغة ، على أن يتذوق ذلك بحاسته البيانية .

(٣) تقديم المعنى الحقيقى على المجازى ، بحيث لا يُصار إلى المجاز إلا إذا تعذرت الحقيقة .

(٤) ملاحظة سبب النزول ، فإن لسبب النزول مدخلاً كبيراً فى بيان المعنى المراد .

---

(١) التفسير والمفسرون جـ١ صـ٢٦٣ .

(٥) مراعاة التناسب بين السابق واللاحق ، بين فقرات الآية الواحدة وبين الآيات بعضها وبعض .

(٦) مراعاة المقصود من سياق الكلام .

(٧) مطابقة التفسير للمفسر من غير نقص ولا زيادة .

(٨) مطابقة التفسير لما هو معروف من علوم الكون ، وسنن الاجتماع ، وتاريخ البشر العام ، وتاريخ العرب الخاص أيام نزول القرآن .

(٩) مطابقة التفسير لما كان عليه النبى صلى الله عليه وسلم فى هديه وسيرته ، لأنه صلى الله عليه وسلم هو الشارح المعصوم للقرآن بسنته الجامعة لأقواله وأفعاله وشمائله وتقريراته .

(١٠) ختام الأمر ببيان المعنى والأحكام المستنبطة منه فى حدود قوانين اللغة والشريعة والعلوم الكونية .

(١١) رعاية قانون الترجيح عند الإحتمال (١) .

ومن أهم كتب التفسير بالرأى : مفاتيح الغيب للرازى ، وأنوار التنزيل للبيضاوى ، ومدارك التنزيل وحقائق التأويل للنسفى ، ولباب التأويل فى معانى التنزيل للخازن ، والبحر المحيط لأبى حبان .... الخ .

---

(١) مناهل العرفان . الزرقانى جـ٢ صـ٥٩ - ٦٠ ، والتفسير والمفسرين جـ١ صـ٢٦٤ .

**ثانياً : منهج البحث العلمي في التفسير الإجمالي :**

**المنهج الإجمالي مقابل للمنهج التحليلي الذي يعد تفصيلاً له .**

**والمنهج الإجمالي** – كالتحليلي – يلتزم فيه المفسر ترتيب الآيات الكريمات في المصحف الشريف .

وخطوات المنهج الإجمالي هي نفسها خطوات المنهج التحليلي ... ولكن بتعبير وجيز مركز ، وسرعة خاطفة ، وقد يعطي المفسر في بعض المواضع صورة مجملة عن طائفة من الآيات تحمل ما اشتملت عليه من معان .

والمنهج الإجمالي أشق على نفس الباحث من المنهج التحليلي ، وذلك لأن المفسر مطالب في المنهج الإجمالي أن يلتزم خطوات المنهج التحليلي ، بصورة وجيزة ، وعبارة قليلة ، دون أن يحدث خلل في العرض أو اضطراب في المعنى أو قصور في الفهم .

**أما المنهج التحليلي** يعطي صاحبه حرية البسط والإطناب ، والجمع والعرض والنقد ومن أبرز ما يتمثل فيه هذا المنهج تفسير الوجيز للإمام أبي الحسن الواحدي ، وتفسير الجلالين ، وتفسير القرآن الكريم لمحمد فريد وجدي .

**ثالثاً : منهج البحث العلمي في التفسير المقارن :**

قال صاحب « قصد السبيل » :

وهو الذى يعنى فيه المفسر بإبراز أكثر من رؤية تفسيرية واحدة للآية أو الآيات التنزيلة فيستحضر ما كتبه مفسران أو أكثر فى تفسير النص فى موضع واحد ، ويعترف على خصائص المعالجة التفسيرية لذلك النص فى كل من التفسيرين أو التفاسير التى هى موضع المقارنة ، ثم يبرز المقارن بالنظرة التحليلية النقدية الفاحصة ما هنالك من تمايز أو اتفاق أو اختلاف ويجسد أوجه التفوق والقصور والتأثر والتأثير (١) .

**خطوات المنهج المقارن :**

**وتتلخص خطوات المنهج المقارن فى ما يلى :**

١ - التعرف على كل من المفسرْ ين أو المفسرِين من حيث السيرة الذاتية والمصادر والشيوخ والتلاميذ وما إلى ذلك .

٢ - التعرف على منهج كل منهما فى عرض القراءات القرآنية والتوجيه لها .

٣ - التعرف على منهج كل منهما فى الجانب اللغوى الذى يشتمل على متن اللغة ، وفقه اللغة ، وأصول اللغة .

---

(١) قصد السبيل . د/ جودة المهدى صـ٢٨ .

٤ – التعرف على منهج كل منهما فى المباحث النحوية ، وبيان مدى أرجحية كل منها .

٥ – التعرف على منهج كل منهما فى البلاغة والأدب والشعر وكلام العرب

٦ – التعرف على منهج كل منهما فى الجانب العقدى .

٧ – التعرف على منهج كل منهما فى الجانب الفقهى .

٨ – التعرف على موقف كل منهما من الإسرائيليات والموضوعات .

٩ – التعرف على منهج كل منهما فى الاستشهاد بالمأثور والمنقول .

١٠– التعرف على موقف كل منهما من التفسير بالرأى والاجتهاد .

١١– التعرف على منهج كل منهما فى ذكر الروايات والأسانيد .

١٢– عناية كل منهما بالمناسبات وأسباب النزول .

١٣– التعرف على موقف كل منهما من التفسير الإرشادى إن وجد .

وفى ضوء تلك المقارنة تتجلى أبعاد التفوق والقصور ومعالم التبريز ونقاط الضعف فى كليهما ، وتبلغ المقارنة أوج نضجها باكتمال أداة المفسر المقارن وحيدته وموضوعيته العلمية .

ومن تلك الدراسات التفسيرية القديمة التى تنتمى – بسبب – إلى المنهج المقارن « الاتحاف بتميز ما تبع فيه البيضاوى صاحب الكشاف » (١) و « الدر الثمين فى بعض ما ذكره أبو حيان وعارضه السمين » (٢) .

---

(١) للعلامة محمد بن يوسف الشامى الصالحى المتوفى سنة ٩٤٢ هـ .

(٢) للعلامة بدر الدين الغزى المتوفى سنة ٩٨٤ هـ .

ومن أبرز الأمثلة لهذه الدراسات المعاصرة « منهج ابن عطية فى تفسير القرآن الكريم » (١) و« الحاكم الجشمى ومنهجه فى تفسير القرآن » (٢) و « الرازى مفسراً » (٣) و« القرطبى ومنهجه فى التفسير » (٤) .

**رابعا : منهج البحث العلمى فى التفسير الموضوعى :**

التفسير الموضوعى هو الذى يتجه فيه إلى دراسة الموضوع الواحد مكتملاً فى القرآن الكريم أو إلى إثبات وبيان الوحدة الموضوعية للسورة القرآنية .

**قال د/ جودة محمد المهدى « قصد السبيل » :**

(وعلى الرغم من أهمية دراسة هذا النوع الموضوعى فى التعرف على مقاصد التنزيل فى كل سورة على حدة ، فإن دراسة النوع الأول أعظم طائلاً وأتم نفعاً وأرحب أفقاً وذلك لبيان التكامل الموضوعى فى التنزيل كله ، والتعرف على كافة المعالم والجوانب للموضوع القرآنى بجمع أطرافه المنبثه فى سائر السور والوقوف على كل من الناسخ والمنسوخ إذا كانا فى أكثر من سورة ، وكذا العام والخاص ، والمطلق والمقيد ، ومن ثم دعا إلى الأخذ بمنهج النوع الأول جلة من العلماء المعاصرين لعظم الإفادة منه ) (٥) .

---

(١) للدكتور عبد الوهاب فايد .

(٢) للأستاذ عدنان زرزور .

(٣) للأستاذ محسن عبد الحميد كلية الآداب ببغداد .

(٤) للدكتور / القصبى زلط .

(٥) قصد السبيل . د/ جوده المهدى صـ٤١ .

**خطوات المنهج العلمى فى التفسير الموضوعى :**

**وتتمثل معالم المنهج العلمى فى التفسير الموضوعى فيما يلى :**

**أولاً :** اختيار وتحديد الموضوع القرآنى الذى يناط به : البحث التفسيرى الموضوعى .

**ثانياً :** جمع الآيات القرآنية الكريمة التى تناولت موضوع الدراسة من جوانبه المختلفة ولهذا الجمع وسائل نذكر من أبرزها :

**المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم للأستاذ محمد فؤاد عبد الباقى .**

**وأما الطرق الميسرة لجمع الآيات المتعلقة بموضوع البحث فتتمثل فى :**

أ - أخذ النصوص القرآنية المصنفة تحت عنوان الموضوع من الكتب المبوبة للآيات الكريمة .

ب - أخذ الآيات المصرح فيها بلفظ الموضوع ومشتقاته من المعجم المفهرس .

جـ - أخذ الآيات المصرح فيها بلفظ نقيض الموضوع وأضراره من المعجم أيضاً .

د - أخذ الآيات المصرح فيها بمساوى النقيض .

**ثالثاً :** ترتيب الآيات الكريمة المتناولة للموضوع حسب نزولها قدر المستطاع . وتمييز مكيها من مدنيها ... إذ يتسنى به معرفة السابق واللاحق .

**رابعاً :** التعرف على سبب نزول تلك الآيات الكريمة إن وجد ففى الوقوف عليه فوائد جليلة ودفع لإشكالات ثقيلة ، فضلاً عن كونه عوناً عظيماً على فهم الآي .

**خامساً :** التعرف على مناسبات تلك الآيات الكريمة فى مواضعها من سورها وتفهم ملابساتها الحافة بها فذلك له مترتباته الموضوعية الجوهرية .

**سادساً :** مما يجدر التنويه به : أن التفسير الموضوعى يبدأ - بصورته المنهجية - من حيث ينتهى التفسير التحليلى ، فإن معطيات البحث التحليلى من الوقوف على المدلولات اللغوية والوجوه النحوية والأسرار البلاغية والأحكام الفقهية وغير ذلك : هى المواد الأولية التى ينتظم منها بناء التفسير الموضوعى .

**سابعاً :** الإستعانة فى البيان الموضوعى بالسنة الشريفة المبينة للقرآن فتجمع الأحاديث الشريفة التى تناولت موضوع البحث .

**ثامناً :** بعد استيفاء المادة العلمية للبحث من مصادرها المعتمدة تصنف مباحث الموضوع وترتب جوانبه المختلفة فى تكامل عضوى تتماسك به أجزاؤه وتترابط فقراته فى تسلسل فكرى متسق حتى تدفع المقدمات بالنتائج دفعاً ، وتنقشع غياهب اللبس وسحابات الإشكالات (١) .

---

(١) قصد السبيل . د/ جودة المهدى صـ٤٢ إلى ٤٥ .

**ويتحقق بهذا المنهج الموضوعى** : تجسيد مقاصد التنزيل وتعميق مفاهيمه فى القلوب وإبراز الإعجاز القرآنى فى كل جوانبه العقدية والتشريعية والأخلاقية ، وإمداد الداعية إلى الله تعالى بذخيرة لا تنفد ، وبمعين لا ينضب من مدد السماء وهديها المتدفق ، وإزهاق أباطيل المستشرقين والمعاندين الذين عموا وصموا عن رؤية الحق وسماع صوته فأرجفوا بغيهم قبل التنزيل مدعين افتقاد التكامل الموضوعى فى القرآن الكريم لقصر أنظارهم عن رؤية الإعجاز فى النظم القرآنى وأسرار ترتيبه .

**ومن أبرز ما ظهر فى حقل التفسير الموضوعى تفسير الفاتحة للشيخ محمد عبده ، والوحدة الموضوعية فى القرآن الكريم للدكتور محمد حجازى ، الإنسان فى القرآن الكريم للعقاد ... إلخ .**

**والداعية إلى الله تعالى أحوج الناس إلى معرفة مناهج البحث العلمى فى التفسير بكل أنواعه ، حتى يسهل عليه الوصول إلى مطلوبه ، ويتمكن من أن يأخذ بأيدى المدعوين إلى مراد الله تعالى ، وأن يدافع عن الإسلام عقيدة وشريعة ، وأن يثبت الحق ، ويبطل الباطل ، ويلزم خصوم الدعوة ، ويفحم المعاندين**

# الفصل الثالث

## منهج البحث العلمي في السنة النبوية

لئن كان القرآن الكريم روحاً من أمر الله تعالى ، ووحياً من لدنه سبحانه، يهدى إلى التى هى أقوم فى العقيدة والتشريع والأخلاق والسلوك ، فلقد كانت السنة النبوية كذلك وحياً فى حكم الوحى ، وكان شأنها مع القرآن الكريم شأن البيان مع المبين ، لا يسوغ فصلها عنه ، ولا فهمه وتطبيقه فى حياة الفرد والجماعة دون الرجوع إليها والصدور عنها .

وقد صرح النبى صلى الله عليه وسلم بهذا الذى نشير إليه حيث يقول صلى الله عليه وسلم « ألا إنى أوتيت الكتاب ومثله معه » (١) .

والحاجة إلى السنة النبوية المطهرة قرينة الحاجة إلى القرآن الكريم أبد الدهر ، وفقه السنة النبوية المطهرة وتطبيقها فى حياة الفرد والمجتمع واجب وجوب فقه القرآن الكريم وتطبيقه ، وما أحوج الإنسانية إلى أن تستمع وتتمثل قول خاتم الأنبياء والمرسلين وهو يقول : « تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدى أبداً كتاب الله وسنتى » (٢) .

وحاجتنا إلى علوم السنة ومنهج البحث فيها بالنسبة إلى السنة : هى كحاجتنا إلى السنة النبوية بالنسبة إلى القرآن الكريم وعلومه :ماسة وأكيدة .

وقبل أن نذكر منهج البحث العلمى فى السنة النبوية المطهرة نقوم بذكر تعريف السنة ، وأهمية منهج البحث العلمى فى السنة النبوية المطهرة .

---

(١) سنن أبى داود جـ٤ صـ١٩٩ ك السنة باب فى لزوم السنة ، وسنن ابن ماجة .

(٢) الجامع للأصول فى أحاديث الرسول - ﷺ - جـ١ صـ٣٧ ورواه الإمام مالك .

**تعريف السنة :**

**أولاً : في اللغة :**

بالرجوع إلى المعاجم اللغوية والتفسير نجد السنة بمعنى الطريقة والسيرة (١) ، والبيان (٢) ، والمِثَالُ المُتَّبَعُ والإمامُ المُوتمُّ به (٣) ، والأمة (٤) والطبيعة (٥) ، والوجه (٦) ، وأحكام الله تعالى وأمره ونهيه (٧) ، وطريقة النبى صلى الله عليه وسلم التى كان يتحراها (٨) .

وللسنة غير ذلك من المعانى ، تطلب من كتب اللغة .

**ثانياً : في الاصطلاح :**

**السنة** : كل ما أثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قول ، أو فعل، أو إقرار ، أو صفة خَلْقِية ، أو خُلُقِية ، وما كان من أخباره قبل البعثة مما له تعلق بالنبوة (٩) .

والسنة عند أهل الحديث بهذا المعنى مرادفه للحديث النبوى ، وتعريفهم

(١) النهاية فى غريب الحديث والأثر لابن الأثير جـ٢ صـ٤٠٩ ، وبصائر ذوى التمييز جـ٣ صـ٢٦٧ .

(٢) تاج العروس شرح القاموس المحيط - الزبيدى جـ٩ صـ٢٤٣ ، ولسان العرب جـ٣ صـ٢١٢٣ .

(٣) لسان العرب جـ٣ صـ٢١٢٥ ، وتفسير الطبرى جـ٤ صـ١٠٠ ، والقرطبى جـ٤ صـ٢١٦ .

(٤) تفسير القرطبى « الجامع لأحكام القرآن » جـ٤ صـ٢١٦ .

(٥) لسان العرب جـ٣ صـ٢١٢٥ .

(٦) لسان العرب جـ٣ صـ٢١٢٣ .

(٧) لسان العرب جـ٣ صـ٢١٢٤ ، والمفردات فى غريب القرآن للراغب الأصفهانى صـ٢٤٥ .

(٨) المفردات صـ٢٤٥ ، وبصائر ذوى التمييز جـ٣ صـ٢٦٧ .

(٩) قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث . محمد جمال القاسمى صـ٦١ .

هذا مبنى على الإهتمام بالنبوة والرسالة ، فكل ماله تعلق بالنبوة فى حياته صلى الله عليه وسلم اهتموا به ، سواء أكان ذلك قبل البعثة أم بعدها ، وبعد أن اصطفاه الله تعالى وأرسله اهتموا بكل ما كان منه صلى الله عليه وسلم من أقواله ، وأفعاله ، و إقراره ، و صفاته ، بحيث نقلوا للأمة صورة كاملة وصحيحة لرسول الله صلى الله عليه وسلم .

والسنة تطلق تارة على ما يقابل القرآن الكريم ، وتطلق تارة على ما يقابل الفرض وغيره من الأحكام ، كما تطلق السنة أيضاً على ما يقابل البدعة .

والسنة ليس لها مدلول واحد ، ولا تطلق على مفهوم واحد ، وإنما لها اطلاقات عديدة :

فقد تكون حكماً ، كقولنا : « صوم رمضان فريضة وقيامه سنة »

وقد تكون دليل الحكم كقولنا : « صوم رمضان فريضة دل عليها الكتاب والسنة والإجماع » .

وقد تكون بمعنى الدين والمنهج والشريعة والملة وما كان عليه الأمرعلى عهد النبى صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين كقول النبى صلى الله عليه وسلم «عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين المهديين » (١) وكقوله صلى الله عليه وسلم : « فمن رغب عن سنتى فليس منى » (٢)

---

(١) سنن أبى داود جـ٤ صـ٢٠٠ ك السنة . باب فى لزوم السنة

(٢) صحيح البخارى مع الفتح جـ٩ صـ١٠٤ ك النكاح باب الترغيب فى النكاح

وقد تكون بمعنى كل ما يتعلق بأحوال النبى صلى الله عليه وسلم وأقواله وأفعاله وسيرته ، كتسمية أبى عبد الله البخارى لكتابه الصحيح : « الجامع الصحيح المسند المختصر من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه » (١) .

وهكذا يختلف مدلول معنى السنة عند كل طائفة بالنسبة للطائفة الأخرى، تبعاً لاختلاف الأغراض التى اتجهوا إليها فى أبحاثهم وفى علومهم .

**أهمية منهج البحث العلمى فى السنة النبوية المطهرة :**

لما لم يستطع أعداء الإسلام أن يُدخلوا فى القرآن الكريم ما ليس منه ، أخذوا يزيدون فى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويضعون عليه مالم يقل .

ومما لا ريب فيه أن الأحاديث الموضوعة كدرت صفاء الثقافة الإسلامية ودخلت كثيراً من فروعها ، وتسللت إلى كثير من الكتب ، فى مختلف الفنون من تفسير وفقه وتاريخ وتصوف .. إلخ .

ولم يقف أعداء السنة النبوية – قديماً و حديثاً – عند هذا الحد ، ولكن تمادوا فى الحرب والعناد ، واستمروا فى الضلال والإضلال ، فقاموا بحملات من التشكيك والتحريف ، يجعلوا المقبول مردوداً ، والمردود مقبولاً ، والمرفوع مقطوعاً ، والمقطوع مرفوعاً .. وقد أثرت هذه الحملات – للأسف – فى بعض من ينتمون إلى الإسلام بأسمائهم وأنسابهم بمن عمل الغزو

(١) شذرات من علوم السنة د/ محمد الأحمدى أبو النور جـ١ صـ٣٩ ، ٤١

الفكرى عمله فى رؤوسهم .

وإذا كان على الداعية أن يحذر من الإسرائيليات التى كدرت صفاء التفسير بما دسته من سموم ، وأن يحذر من الروايات الموضوعة والضعيفة التى حشى بها كثير من كتب التفسير - هذا فى مجال التفسير، فإن عليه - فى مجال السنة - كذلك أن يحذرمن الأحاديث الواهية والموضوعة والمنكرة ، وأن يحذر الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأن يقول عليه ما لم يقل .

فعن على رضي الله عنه قال النبى صلى الله عليه وسلم : « لا تكذبوا علىّ ، فإنه من كذب علىّ فليلج النار » (١) .

وقال صلى الله عليه وسلم : « من كذب علىّ فليتبوأ مقعده من النار» (٢)

وقال صلى الله عليه وسلم : « من يقل علىّ ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار » (٣) .

وحتى يتمكن الدعاة إلى الله تعالى من مواجهة حملات التشكيك فى السنة النبوية ، واجتناب الموضوعات ، والقيام بواجب الدعوة خير قيام ، لا بد أن يتزوا ويتسلحوا بمناهج البحث العلمى ، وعلوم السنة المطهرة .

---

(١) صحيح البخارى مع الفتح جـ١ صـ١٩٨ ك العلم . باب من كذب على النبى صلى الله عليه وسلم . حديث ١٠٦ .
(٢) المصدر السابق حديث ١٠٧ .
(٣) المصدر السابق حديث ١٠٩ .

**قال د/ محمد الأحمدى أبو النور :**

(إن الناظر فى السنة النبوية ، والدارس للحديث الشريف ، لا معدى له عن معلم يترسمه ، ومنهج يتبعه ، يتوقى به أن ينسب إلى النبى صلى الله عليه وسلم ما لم يفعله ، أو يقول عليه ما لم يقله ، ثم يميز به صحيح الحديث من سقيمه ، وأصيله من دخيله ، حتى يكامل فى العمل والتطبيق ، بين ما جاء عن الله تعالى فى القرآن ، وما صح عن رسوله صلى الله عليه وسلم من السنة ، وبهذا يكون على بينة من ربه ، وعلى بصيرة من أمره ) (١) .

ولم يدخر علماء الحديث وسعاً فى تأصيل قواعد جمع السنة ، وتوثيق المرويات ، وفحص الأسانيد ، ونقد المصادر ، ما لا تستغنى عنه مناهج البحث الحديثة فى النقد والتحقيق والرواية والنقل ، فكانت عمدة فى المنهج النقلى لتوثيق المصادر ، وتحقيق النصوص فى مجال الدراسات الإسلامية ، وفى مجال النقد التاريخى .

**قال د/ محمد الأحمدى أبو النور :**

(وبقدر ما نشطت حركة النقل والرواية للحديث ، نشطت حركة النقد والدراية به ، وانتهض علماء الحديث لاستنباط القواعد والأصول التى يحمون بها أصيل الحديث من دخيله ، ويميزون بها صحيحه من عليله ، وطالما أسهروا دجاهم ، وأظماوا نهارهم ، تطلعاً لقاعدة ، أو تطلباً لفائدة ،

---

(١) شذرات من علوم السنة . د/ محمد الأحمدى أبو النور جـ١ صـ٨ ، ٩ .

أو بحثاً عن سهم للحق يقذف به على الباطل فيدفعه فإذا هو زاهق ) (١) .

وهذه القواعد والأصول التى وضعها العلماء بعضها يهتم بنقل الحديث وضبطه ضبطاً دقيقاً ، وتحرير ألفاظه وذلك علم الحديث رواية ، وبعضها يعرف بها حقيقة الرواية ، وشروطها ، وأنواعها ، وأحكامها ، وحال الرواة وشروطهم وأصناف المرويات وما يتعلق بها ، وذلك علم الحديث دراية .

ولم يجد المغرضون ولا الحاقدون أية ثغرة ينفذون منها إلى توجيه أى نقد ينال من هذه الأسس والقواعد التى وضعت لوزن الأسانيد ورجالها ، وما بنى على ذلك من أحكام كان لها أثرها فى الحكم على الحديث قوة وضعفاً وقبولاً ورداً كما كان لها الأثر البالغ فى التعرف على الكثير والكثير من الأحاديث الموضوعة ، وتمييزها من الأحاديث الصحيحة ، وقد كانت هذه القواعد والأسس نتيجة بحث دائب فى بيان حال الرواة وسيرتهم ، وعمن أخذوا عنه ، وعمن أخذ عنهم ، ومن عاصرهم ، ومن لم يعاصرهم ، وفى بيان من عرف منهم بالضبط والحفظ والاتقان والصدق ، ومن كان على خلاف ذلك من الكذب والوضع أو السهو وسوء الحفظ ، أو التدليس ، أو عدم الضبط ، وفى بيان طرائق سماعهم وتحملهم ، وذلك بحسب ما وصل إليه جهدهم ، وانتهى إليه تحريهم وبحثهم .

ولم تصل أمة من الأمم إلى ما وصلت الأمة الإسلامية فى ذلك من الدقة

(١) المرجع السابق جـ١ صـ٢٣٩

والتحقيق ، وفى وضع الأسس والقواعد التى يبنى عليها الحكم على الأخبار ورواتها .

**قال د/ سعد الدين صالح فى كتابه « البحث العلمى ومناهجه النظرية »** :

(فعلماء الحديث وضعوا منهج البحث فى علم الحديث ، وهو منهج علمى غاية فى الدقة والعبقرية حيث قسموا الأحاديث إلى درجات ومراتب على حسب قوتها وضعفها ، وحددوا صفات من تقبل روايته ، ومن ترفض روايته ، ودرجات الرواة ، واعتمدوا المنهج العلمى فى نقد مصدر الرواية ، واعتمدوا منهج الشك فى التجريح والتعديل ، مما يجعلنا نقرر مطمئنين أن كل ما كتبه فلاسفة الغرب وعلماؤه فى منهج البحث التاريخى ودراسة الوثائق لا يعدوا أن يكون قبساً مما كتبه علماء مصطلح الحديث فى العالم الإسلامى ) (١) .

**منهج البحث العلمى فى السنة النبوية المطهرة :**

منهج البحث العلمى فى السنة النبوية الشريفة يدور حول محور تساؤلات ثلاثة :

**الأول :** من قائل الحديث أو من هو الذى ينسب إليه الحديث ؟

**الثانى :** كم عدد الرواة الذين رووا هذا الحديث ؟

**الثالث :** كيف حال الرواة الذين رووا هذا الحديث ؟

وإجابة **التساؤل الأول** تحدد ما إذا كان الحديث مرفوعاً أو موقوفاً أو مقطوعاً .

---

(١) البحث العلمى ومناهجه النظرية د/ سعد الدين صالح صـ٢٧

وإجـابة **التسـاؤل الثـانى** تحدد ما إذا كان الحديث متواتراً أو أحاداً ، والآحاد ما إذا كان غريباً أو عزيزاً أو مشهوراً .

وأمـا إجـابة **التسـاؤل الثـالث** فيتحدد بها ما إذا كان الحديث مستوفياً لشرائط القبول فيكون مقبولاً : صحيحاً كان أو حسناً ، وما إذا كان غير مستوف فيكون مردوداً وهو الضعيف ، بأنواعه المختلفة . (١)

من خلال ذلك يتضح لنا ما يلى :

أن التسـاؤل الأول – من قـائل الحديث – باعتبـار نهـاية السند ، وهو خاص بالمتن .

وأن التساؤل الثانى – كم عدد الرواة – باعتبار طرقه ، وهو أمر كمى .

وأن التسـاؤل الثـالث – حـال الرواة – باعتبـار القبـول والرد ، وهو أمـر كيفى .

**قواعد منهج البحث العلمى فى السنة النبوية :**

إذا كان منهج البحث العلمى فى السنة النبوية يدور حول محور تساؤلات ثلاثة ، فإن هناك مجموعة من القواعد لا بد من الاعتماد عليها ، والاستناد إليها ، والإحاطة بها ، ولا يستطيع الباحث أن يبحث بدونها ، وأن يسير بغيرها ، فهى القانون الذى يعصمه من الخطأ ، ويحفظه من الذلل .

---

(١) المرجع السابق جـ١ صـ٢٤١

**وهذه القواعد هى :**

١ - التعرف على أقسام الخبر (الحديث) باعتبار نهاية السند .

٢ - التعرف على أقسام الخبر (الحديث) باعتبار طرقه .

٣ - التعرف على أقسام الخبر (الحديث) المقبول وشروطه .

٤ - التعرف على الحديث الموضوع (المردود) وأنواعه .

٥ - التعرف على الألفاظ التى تدور بين المحدثين .

٦ - التعرف على أنواع الرواية .

٧ - التعرف على طرق تحمل الحديث .

٨ - التعرف على ألقاب الحديث الشاملة للصحيح والحسن .

## (١) التعرف على أقسام الخبر (الحديث) باعتبار نهاية السند .

**ينقسم الخبر (الحديث) باعتبار نهاية السند إلى ما يلى :**

(أ) **الحديث المرفوع :** ما أضيف إلى النبى صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل ، أو تقرير ، تصريحاً ، أو حكماً ، سواء أكان الذى أضافه هو الصحابى أم التابعى أو من بعدهما ، وسواء أكان سنده متصلاً أم لا ، وعلى هذا فيدخل ضمن الحديث المرفوع ، المتصل ، والمرسل ، والمنقطع ، والمعضل ، والمعلق (١) .

---

(١) شرح نزهة النظر . للحافظ بن حجر صـ١٠٩ ، وتدريب الراوى . للسيوطى جـ١صـ١٨٣ .



**والحديث المرفوع نوعان :**

**الأول : الرفع الصريح** : وذلك بإضافة الحديث إلى النبى صلى الله عليه وسلم قولاً كان أو فعلاً ، أو تقريراً ، أو صفة ، ومثاله قال صلى الله عليه وسلم « من حسن إسلام المرء تركه مالا يعنيه »

**الثانى :الرفع الحكمى**: ويكون بمثل قول الصحابى «أمرنا» أو «نهينا» (١)

(ب) **الحديث الموقوف** : هو ما أضيف إلى الصحابى قولاً ، أو فعلاً ، أو تقريراً ، متصلاً كان أو منقطعاً ، وخلا عن قرينة تدل على رفعه إلى النبى صلى الله عليه وسلم (٢) .

**والحديث الموقوف نوعان :**

**الأول : موقوف له حكم المرفوع** : مثل قول الصحابى «أمرنا» أو «نهينا» أو «أبيح لنا» أو «كنا نفعل أو كنا نقول» أو «من السنة كذا»

**الثانى : موقوف ليس له حكم المرفوع** : وهو ما عدا الوجوه التى سبقت فى النوع الأول الذى له حكم المرفوع (٣)

ولا يشترط فى الموقوف اتصال السند ، فيصح أن يكون متصلاً ، وأن يكون منقطعاً ، أو معلقاً ، أو معضلاً

والحديث الموقوف لا يكون حجة إلا إذا كان فى حكم المرفوع أى من

---

(١) قواعد أصول الحديث د/ أحمد عمر هاشم صـ ١٤٢

(٢) شرح نزهة النظر . لابن حجر صـ١٠٩

(٣) قواعد أصول الحديث د/ أحمد عمر هاشم صـ١٤٣

القسم الأول . وأما إذا تعارض الرفع والوقف ، بأن رفع بعض الثقات حديثاً ووقفه غيره ، فالحكم للرافع لأنه مثبت للرفع ، والمثبت مقدم على غيره .

**الموقوف بين الإطلاق والتقييد :**

أحياناً يقال : هذا حديث موقوف دون تقييد .

وأحياناً أخرى يقال : هذا حديث وقفه فلان على نافع ، أو على الزهرى ، أو على مالك ، أو على الشافعى .

فى الاستعمال الأول : يكون المراد موقوف الصحابة .

وفى الاستعمال الثانى : يكون المراد بالوقوف ما يشمل موقوف الصحابى والتابعى وغيرهما ، ويعين المراد : من وقف الحديث عليه (١) .

**ما يتوهم أنه مرفوع وهو موقوف :**

ما يذكر فيه فعل أو قول للصحابى مع ذكر الرسول صلى الله عليه وسلم. ومن ذلك ما روى عن محمد بن سيرين عن المغيرة بن شعبة قال : كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرعون بابه بالأظافير .

ومن ذلك تفسير الصحابة الذى لا يشتمل على إضافة شئ إلى النبى صلى الله عليه وسلم (٢) .

**ما يتوهم أنه موقوف وهو مرفوع :**

**من ذلك**

١ - تفسير الصحابى لآية مع ذكر ما يدل على توقفه فى تفسيرها على

---

(١) شذرات من علوم السنة . د/ محمد الأحمدى أبو النور جـ١ صـ١٦٣ .

(٢) المرجع السابق ص ٢٦٥ .

النبى صلى الله عليه وسلم ، ومن ذلك ما إذا ذكر سبب نزول آية فأورد حدثاً ثم قال : فأنزل الله عز وجل

٢ - كل ما جاء عن الصحابى من كل ما لا مجال للرأى فيه (١)

(جـ) **الحديث المقطوع** : هو ما أضيف إلى التابعى ، ومن دون التابعى ، قولاً له ، أو فعلاً ، وكان للرأى فيه مجال ، أما ما ليس للرأى فيه مجال فهو المرفوع حكماً .

**الفرق بين المنقطع والمقطوع :**

**المقطوع** مضاف إلى التابعى ، والقطع ، والرفع ، والوقف من صفات المتن .

**المنقطع** فهو ما حذف من وسط إسناده واحد فى موضع أو أكثر بشرط ألا يزيد الساقط فى كل موضع عن واحد . والإنقطاع من صفات الإسناد .

من خلال ذلك يظهر لنا أن مناط الحكم بالرفع أو الوقف أو القطع على نسبة الحديث إلى الرسول صلى الله عليه وسلم أو الصحابى أو التابعى ، لا على صحة النسبة فى واقع الأمر .. ولهذا فإن المرفوع قد يكون متصلاً وقد يكون منقطعاً أو مرسلاً ، أى قد يكون الحكم برفع الحديث إلى النبى صلى الله عليه وسلم صحيحاً ، وقد يكون باطلاً ، وكذلك الموقوف والمقطوع قد

(١) المرجع السابق صـ٢٦٥

(٢) شرح نزهة النظر . لابن حجر صـ١٠٩ ، وتدريب الراوى للسيوطى صـ١٩٤



يكون كل منهما متصلاً وقد يكون منقطعاً . أى قد يكون مقبولاً وقد يكون مردوداً .

**(٢) التعرف على أقسام الخبر (الحديث) باعتبار طرقه :**

ينقسم الخبر (الحديث) باعتبار طرقه إلى **خبر متواتر ، وخبر آحاد** .

**الخبر المتواتر :** هو الخبر (١) الذى رواه جمع يحصل العلم بصدقهم ضرورة ، بأن يحيل العقل تواطؤهم على الكذب أو صدوره منهم اتفاقاً عن مثلهم من أول الإسناد إلى آخره ويكون مما يدرك بالحس (٢) .

**والتواتر فى الحديث نوعان :**

**اللفظى :** هو ما اتفق فيه الرواة على لفظه ومعناه أى فى واقعة واحدة .

**المعنوى :** هو ما اختلف الرواة فى لفظه ومعناه ولكنهم اتفقوا على معنى كلى (٣) .

والحديث المتواتر - متى توافرت له هذه الشروط الواردة فى تعريفه - أفاد العلم اليقينى الضرورى ، ومقبول ويجب العمل به ، دون البحث عن رجاله .

**خبر الآحاد :** هو الخبر الذى لم تبلغ نقلته فى الكثرة مبلغ المتواتر ، سواء كان من روى الخبر واحداً أو اثنين أو ثلاثة أو أربعة أو خمسة إلى غير

---

(١) قد يكون الخبر حديثاً مرفوعاً أو موقوفاً أو مقطوعاً .

(٢) شرح نزهة النظر صـ١٥ ، وتدريب الراوى جـ٢ صـ١٧٦ .

(٣) قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث . القاسمى صـ١٤٦

ذلك من الأعداد التى لا يشعر بأن الخبر دخل بها فى حيز المتواتر (١)

**شروط العمل بخبر الواحد :**

وقد اشترط العلماء فى قبول خبر الواحد ووجوب العمل به شروطاً كفلت الإحتجاج به .

بعضها خاص براوى الحديث وهى : العدالة ، والضبط ، وأن يكون فقيهاً ، وأن يعمل الراوى بما يوافق الخبر ، وأن يؤدى الحديث بحروفه وأن يكون عالماً بما يحيل معانى الحديث من اللفظ .

وبعضها خاص بالحديث وهى : أن يكون متصل السند برسول الله صلى الله عليه وسلم ، وخلوه من الشذوذ والعلة ، وألا يخالف السنة المشهورة قولية كانت أو فعلية ، وألا يخالف ما كان عليه الصحابة والتابعون ، وألا يخالف عموم الكتاب أو ظاهره ، وألا يكون بعض السلف قد طعن فيه ، وألا يشتمل الحديث على زيادة فى المتن أو السند (٢) .

**أقسام الآحاد**

**ينقسم خبر الآحاد إلى ثلاثة أقسام :**

**الأول : المشهور** : وهو ما رواه ثلاثة فأكثر ولم يصل إلى حد التواتر . بحيث يمكن عادة تواطؤهم على الكذب ، أو حصوله له منهم إتفاقاً (٣) .

وعلى هذا يشمل ماله إسناد واحد ، بل ليس له إسناد أصلاً ، وما له

---

(١) شرح نزهة النظر صـ٢٢ .

(٢) قواعد أصول الحديث . د/ أحمد عمر هاشم صـ ١٦٢

(٣) شرح نزهة النظر صـ١٨ ، وتدريب الراوى جـ٢ صـ١٨٠ ، والمهذب فى مصطلح الحديث منشاوى عبود صـ١٩

إسناد موضوع . ولهذا يحتاج إلى بحث قبل قبوله ، فإن توافرت فى رواته شروط القبول كان مقبولاً ، وإلا كان مردوداً .

**الثانى : العزيز** : وهو مالا يقل عدد رواته عن اثنين فى كل طبقة (١) .

**الثالث : الغريب** : وهو ما تفرد به واحد فى الطبقات أو فى بعضها (٢) .

**وينقسم الغريب إلى قسمين :**

**الغريب المطلق** : هو أن يكون التفرد فى أصل السند ، أى فى طرفه الذى فيه الصحابى بأن يرويه عن الصحابى راو فقط .

**والغريب النسبى** : هو أن يكون التفرد فى أثناء السند ، كأن يروى الحديث عن الصحابى أكثر من واحد ، ثم ينفرد بروايته عن واحد منهم راو واحد (٣) .

وعلى كل حال الحديث الغريب قد يكون صحيحاً ، وقد يكون غير صحيح لأن الحكم بالغرابة يتأسس على أمر كمى وهو عدد الرواة .

أما الحكم بالصحة أو القبول فيتأسس على أمر كيفى ، وهو حال الرواة .

**(٣) التعرف على أقسام الخبر (الحديث) المقبول وشروطه :**

إن المتواتر يفيد العلم الضرورى ، ولا يبحث عنه فى مجال القبول والرد .

أما الآحاد بأقسامه يبحث عنه لفقد شرط تعدد الطرق والرواة ، ولإمكانية

(١) شرح نزهة النظر صـ١٩ ، وتدريب الراوى جـ٢ صـ١٨٠

(٢) المرجع السابق صـ٢٢ ، جـ٢ صـ١٨٠ - ١٨٤ .

(٣) شذرات من علوم السنة د/ الأحمدى أبو النور جـ١ صـ٢٧٩

الإتفاق على الكذب ، أو حصوله بمحض المصادفة .

**قال د/ محمد الأحمدى أبو النور :**

**(إن الآحاد ينقسم إلى مقبول ومردود )**

**فالمقبول :** ما توافرت فيه شرائط القبول ، وبهذا يترجح صدقه على كذبه، ويصلح للاحتجاج به ، والعمل على أساسه .

**والمردود :** ما اختل فيه شرط من شروط القبول ، ولهذا لا يترجح صدقه ولا يصلح للاحتجاج به ، ولا للعمل على أساسه .

**وشرائط المقبول خمسة :**

١ - اتصال السند .

٢ - عدالة الراوى .

٣ - ضبطه .

٤ - السلامة من الشذوذ .

٥ - السلامة من العلة الخفية القادحة . (١)

**والمراد بالشرط الأول - إتصال السند -** أن يكون إسناده سلم من سقوط راو فى أثنائه ، بمعنى أن يكون الطريق الموصلة إلى المتن متصل .

**والمراد بالشرط الثانى - عدالة الراوى -** أن يكون موثوقاً به فى دينه ، سالماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة ، والمراد بشرط العدالة هنا هى

---

(١) شذرات من علوم السنة د/ محمد الأحمدى أبو النور جـ١ صـ ٢٨١

عدالة الرواية لا عدالة الشهادة ، إذ أن عدالة الرواية يدخل فيها الذكر والأنثى والحر والعبد والمبصر والكفيف ، بخلاف عدالة الشهادة فإنه يشترط فى صاحبها الحرية والعدد والإبصار والذكورة ، وتثبت عدالة الراوى بالشهرة .

**والمراد بالشرط الثالث** – ضبط الراوى – أن يكون موثوقاً به فى روايته ، دقيقاً فى حفظه وسماعه وروايته بحيث لا يتردد فى الحفظ ، ضابطاً لكتابه إن كان يروى من الكتاب ، والضبط أنواع (١) ، ودرجات (٢) .

**والمراد بالشرط الرابع** – السلامة من الشذوذ – ألا يخالف الثقة من هو أوثق وأرجح منه من الرواة ، وخرج بـ[illegible] ما يرويه الثقة مخالفاً لرواية الناس ، أو مخالفاً لمن هو أوثق منه ، وأرجح ، أو أكثر عدداً .

**والمراد بالشرط الخامس** – السلامة من العلة الخفية القادحة – أن يكون الحديث خالياً من العلل الخفية التى تقدح فى قبوله ، وخرج بهذا الشرط ما فيه أسباب خفية قادحة سواء أكانت ظاهرة كالإرسال الظاهر الواضح بأن يروى عن راو عرف لدى الناس بأنه لم يجتمع به ولم يسمع منه شيئاً ، أم كانت العلة خفية غير ظاهرة كما هو الحال فى الإرسال الخفى بأن يروى عن إنسان عاصره بكلمة «عن» ولم يسمع منه شيئاً

---

(١) الضبط نوعان :

(أ) ضبط الفؤاد : أن يحفظ الراوى ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره

(ب) ضبط الكتاب صيانة الكتاب الذى عنده إلى أن يؤدى منه .

(٢) درجات الضبط عليا ، ووسطى ، ودنيا

وأسباب فقد الضبط تتلخص فى فحش الغلط ، والغفلة ، وسوء الحفظ ، والاختلاط ، والوهم ومخالفة الثقات

**قال د/ محمد الأحمدى أبو النور :**

(فإن اشتمل الحديث على كل هذه الشروط وكان الراوى فى الدرجة العليا من الضبط والإتقان بأن كان تقديره فى ذلك ٨٠ فى المائة فأعلى كان **الحديث صحيحاً** وهو ما يكون الضبط فيه أتم .

وإن اشتمل على شرائط القبول وكان الراوى فى الدرجة الوسطى أو الدنيا فى الضبط والاتقان ، وذلك فيما إذا كانت درجة الضبط عنده ٥٠ فى المائة فأعلى إلى ما دون ٨٠ فى المائة كان **الحديث حسناً** وهو ما كان الضبط فيه أقل .

فإذا اختل شرط من هذه الشروط كان **الحديث مردوداً** وهو **الضعيف** .

**رواية الحسن والضعيف من طريق آخر :**

لكن الحسن : إذا روى من طريق آخر مماثل أو من طريقين إذا كان الضبط أقل : ارتقى إلى درجة الصحيح ، أى لغيره .

كما أن الضعيف إذا روى من طريق آخر يمكن أن يجبر النقص الذى فى الطريق الأول يتقوى ويصبح حسناً أى لغيره .

وإلا فهو كما هو : ضعيف مردود (١) .

**ويتحصل من هذا أقسام الحديث المقبول أربعة وهى :**

(١) الصحيح لذاته . (٢) الصحيح لغيره .

(٣) الحسن لذاته . (٤) الحسن لغيره .

---

(١) شذرات من علوم السنة . د/ أبو النور جـ١ صـ ٢٨٢

### (٤) التعرف على الحديث الضعيف (المردود) وأنواعه :

ومما تجدر الإشارة إليه أن الحديث الضعيف هو مالم تجتمع فيه صفات الحديث الصحيح ، ولا صفات الحديث الحسن ، وهذه الصفات هى : اتصال السند ، وعدالة الراوى ، وضبطه وعدم الشذوذ ، وعدم العلة ، ومجئ الحديث من وجه آخر إذا كان فى الإسناد مستور غير متهم بالكذب ولا بكثرة الغلط، فكل حديث فقد هذه الشروط أو بعضها فهو ضعيف .

### أنواع الحديث الضعيف الناتجة عن فقد شرط الاتصال :

إن كان الحذف أول السند ولو إلى آخره ، بمعنى أن يحذف من أوله واحد أو اثنان أو أكثر فهو **المعلق** .

وإن كان الحذف من آخر السند فقط فهو **المرسل** .

وإن كان الحذف من وسط السند .

فإما أن يكون الساقط واحداً فقط فى الموضع الواحد ولو مع التعدد فهو **المنقطع** .

وإما أن يكون الساقط اثنين على التوالى أو أكثر فى الموضع الواحد ولو مع التعدد فهو **المعضل** .

**ويدخل فى هذا التقسيم أيضاً :**

**المدلس** : وهو الذى رواه راويه . فدلس فيه بوجه من وجوه التدليس (١) .

**والمعنعن** : وهو الذى يقال فى سنده : فلان عن فلان دون توضيح

---

(١) المدلس أنواع ثلاثة : مدلس الإسناد ، ومدلس الشيوخ ، ومدلس التسوية

للتحديث والسماع والإخبار .

**والمؤنن قبل ثبوت السماع** : وهو الذى يقال فى سنده : حدثنا فلان أن فلاناً إلى آخر الحديث .

## أنواع الحديث الضعيف الناتجة عن فقد شرط العدالة :

إذا فقد الراوى شرط العدالة ، فإما أن يثبت جرحه أو لا يثبت جرحه .

فإذا لم يثبت جرحه ولكنه فقط شرط العدالة بسبب الجهالة بعينه أو بحاله فهو **المجهول** .

وأما إن سمى الراوى باسم غير معين فهو **المبهم** ويعتبر من أنواع المجهول .

وأما إن ثبت جرح الراوى .

فإن كان بسبب الكذب المتعمد فهو **الموضوع** .

وإن كان بسبب الاتهام بالكذب فهو الحديث **المتروك** .

وإن كان بسبب الفسق فحديثه منكر . ويرى بعض العلماء أنه **متروك** .

وإن كان الجرح بسبب كون الراوى فاقداً للمروءة أو كونه متبدعاً فهو **ضعيف** .

## أنواع الحديث الضعيف الناتجة عن فقد شرط الضبط .

إن كان فقد الراوى لشرط الضبط بسبب الغفلة أو كثرة النسيان أو كثرة الخطأ فى الحديث ، فيسمى حديثه **المتروك** .

وإن كان بسبب اضطراب رواياته فحديثه **مضطرب**

**كما يترتب على فقط شرط الضبط .**

**المدرج** : وهو الذى اشتمل على زيادة فى السند أو فى المتن ليست منه .

**والمقلوب** : وهو الذى أبدل فيه الراوى شيئاً بآخر ، سواء أكان فى الإسناد أم المتن .

**والمصحف** : وهو ما حدث فيه مخالفة بتغيير حرف أو أكثر سواء أكان التغيير فى النقط أم فى الشكل .

**أنواع الحديث الضعيف الناتجة عن فقد شرط السلامة من الشذوذ :**

ينشأ فقد شرط السلامة من الشذوذ الحديث **الشاذ** .

**أنواع الحديث الضعيف الناتجة عن فقد شرط السلامة من العلة :**

ينشأ عن فقد شرط السلامة من العلة الحديث **المعلل** .

من خلال هذه القواعد والأصول والشروط يصل الباحث إلى ما يلى :

**أولاً:** معرفة المرفوع والموقوف والمقطوع .

**ثانياً:** معرفة مراتب الصحيح والحسن .

**ثالثاً:** معرفة شروط قبول الحديث ، وأنواع الضبط ودرجاته .

**رابعاً:** معرفة المتواتر والآحاد بأقسامه .

**خامساً:** معرفة أنواع الحديث الضعيف المترتبة على فقد شروط القبول أو بعضها .

### (٥) التعرف على الألفاظ التى تدور بين المحدثين :

لكل علم من العلوم أو فن من الفنون اصطلاحات خاصة به ، والتعرف عليها أمر من الأهمية بمكان بحيث يجب على كل باحث معرفته ، والوقوف عليه .

وهناك بعض اصطلاحات للمحدثين ، يكثر تداولها فى بحوثهم وكتبهم ، وهى اصطلاحات لا بد لدارس هذا العلم من معرفتها ، والوقوف عليها .

وهذه الاصطلاحات هى :

« **السند** » وهو الطريق الموصلة إلى المتن ، أى رجال الحديث .

« **الإسناد** » وهو الإخبار عن طريق المتن .. أو هو رفع الحديث إلى قائله . وقيل : إنه بمعنى السند .

« **المتن** » وهو ما انتهى إليه السند ، أو هو ألفاظ الحديث التى تتقوم بها المعانى .

« **المسنَد** » وهو الحديث الذى اتصل سنده إلى منتهاه ، ولو كان موقوفاً .

« **المسنِد** » وهو من يروى الحديث باسناده سواء كان عنده علم به أو ليس له إلا مجرد روايته .

« **المخـرج** » بالتشديد أو التخفيف هو من يذكر رواه الحديث كالبخارى وغيره .

« **المخـرج** » اسم مكان ويراد به الرجال الذين رووا الحديث ، فكل رواة

الحديث موضع صدوره .

« **المحــدث** » هو العالم بطريق الحديث ، والعارف بأسماء الرواة والمتون والعلل فهو أعلى من المسند .

« **الحــافظ** » وهو مرادف للمحدث ، وبعضهم خصه بمن أكثر من حفظ الحديث وأتقن أنواعه ومعرفته دراية ورواية رأدرك علله .

« **الحــافظ** » وهو من حفظ مائة ألف حديث متناً وا سناداً ووعى كل ما يحتاج إليه .

« **الحجة** » وهو من أحاط بثلاثمائة ألف حديث .

« **الحــاكم** » وهو من أحاط علمه جميع الأحاديث المروية متناً واسناداً وجرحاً وتعديلاً وتاريخاً ، ثم أمير المؤمنين فى الحديث وهو أعلى هذه المراتب .

« **الحــديث** » وهو ما أضيف إلى النبى صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو صفة .

« **الخبـر** » مرادف للحديث على الصحيح .. وقيل الخبر ما جاء عن غير رسول الله صلى الله عليه وسلم .

« **الأثر** » وهوالحديث الموقوف وقيل :الحديث مطلقاً مرفوعاً أوموقوفاً (١).

---

(١) تدريب الراوى جـ١ صـ٣٨ ، ٤٣ .

**(٦) التعرف على أنواع الرواية :**

**ومما يلزم الباحث فى علوم السنة النبوية الإلمام بأنواعه الرواية ، وهى :**

أ - **رواية الأقران** : وهى أن يروى الشخص عن قرينه ، أى من مشاركه فى السن ، أو اللقى الذى هو الأخذ عن المشايخ .

وتنقسم رواية الأقران إلى قسمين :

١ - **المديح** : أن يروى كل واحد من القرينين عن الآخر ، إما مباشرة ، أو بواسطة .

٢ - **غير المديح** : أن يروى أحد القرينين عن الآخر دون أن يروى الآخر عنه .

وفائدة ضبط هذاالنوع من الرواية :الأمن من ظن الزيادة فى السند (١).

ب - **رواية الأكابر عن الأصاغر** : وهى أن يروى الراوى الكبير فى السن أو القدر ، أو فيهما عمن هو دونه فى كل منهما ، أو فيهما .

**ولضبط هذا النوع فوائد منها** : الأمن من ظن الانقلاب فى السند ، ومنها زيادة الثروة العلمية ، ومنها دفع توهم أن الرواية وقف على كونها عن الكبير، ومنها خوف اغترار الكبير ، ومنها تقدير الصغير ، وتشجيعه على التحرى والتثبيت (٢) .

---

(١) شرح نزهة النظر صـ١١٦ ، وتدريب الراوى جـ٢ صـ٢٤٦ .

(٢) المرجع السابق صـ١١٧ ، جـ٢ صـ٢٤٣ ، وتدريب الراوى جـ٢ صـ٢٤٣ .

جـ - **رواية السابق واللاحق :** وهى أن يشترك اثنان فى الرواية عن شيخ وتقدم موت أحدهما على موت الآخر ، وبين وقت موتهما زمان طويل .

**وفائدة ضبط هذا النوع :** الأمن من ظن سقوط أحد من إسناد المتأخر بينه وبين شيخه ، ومعرفة الأقدم من الرواة ، ومن به ختم حديث الشيخ (١).

د - **رواية المهمل :** وهو ما روى عن أحد اثنين متفقين فى الإسم ، أو اللقب ، أو الكنية ، أو غير ذلك مما به التمييز ، ولم يتميز .

والحكم فى هذه الحالة أنه إن وجدت قرينة تعين أحد الشيخين زال الإهمال ، كأن أظهر أن الراوى كان ملازماً لهذا الأحد ، وإن لم توجد قرينة تعين أحدهما ، فإن كانا ثقتين فلا يضر ، وعمل بالحديث ، وإن لم يكونا ثقتين فإنه يضر ، ولا يعمل بالحديث على الصحيح (٢) .

هـ - **رواية المتفق والمفترق :** هو ما اتفقت فيه أسماء الرواة ، أو أنسابهم أو ألقابهم - لفظاً وخطاً - وافترقت مسمياتهم .

**وفائدة ضبط هذا النوع :** أمن اللبس ، فربما يظن أن المتعدد واحد ، وقد يكون أحد الراويين ثقة والآخر ضعيفاً ، فيخطئ بتضعيف الثقة ، وتوثيق الضعيف (٣) .

و - **رواية المؤتلف والمختلف :** وهو ما اتفقت فيه أسماء الرواة خطاً

---

(١) المرجع السابق صـ١١٨ .

(٢) المرجع السابق صـ١٢٠

(٣) شرح نزهة النظر صـ١٣٢ .

واختلفت لفظاً « **كسلام** » بتشديد اللام ، و« **سلام** » بتخفيفها ، و« **بشار** » بفتح الباء وتشديد الشين المعجمة ، و« **يسار** » بفتح الياء وتخفيف السين المهملة .

**وفائدة ضبط هذا النوع**:دفع معرة التصحيف والتحريف فى الأسماء (١)

ز - **رواية المتشابه** : وهو ما اتفقت فيه أسماء الأبناء خطاً ونطقاً ، واختلفت أسماء الآباء نطقاً مع اتفاقها خطاً ، أو اختلفت أسماء الأبناء نطقاً واتفقت خطاً واتفقت أسماء الآباء خطاً ونطقاً . مثل « محمد بن عَقيل ، ومحمد بن عُقيل »

**وفائدة ضبط هذا النوع** : معرفة المتشابه ، والسلامة من التصحيف . والأمن من ظن الراويين شخصاً واحداً (٢) .

ح - **رواية المسلسل** : وهو ما اتفقت رواته على صفة واحدة من الصفات سواء كانت صفة للرواة ، أو للإسناد .

**وفائدة التسلسل** : بُعد الحديث من التدليس والإنقطاع (٣) .

من خلال ذلك يتضح لنا أن إلمام الباحث بأنواع الرواية يحفظ الباحث من الخطأ ، وسوء الظن ، والأمن من ظن الزيادة ... فيكون الباحث على بصيرة

---

(١) المرجع السابق صـ١٣٢.

(٢) المرجع السابق صـ١٣٤ .

(٣) نزهة النظر صـ ١٢٢ ، وتدريب الراوى صـ١٨٧ .

**(٧) التعرف على طرق تحمل الحديث :**

ومما يلزم الباحث فى السنة الإلمام بطرق تحمل الحديث . وهى :

**الأول : السماع** : من لفظ الشيخ إملاء أو غيره ، ويقول السامع عند الأداء : سمعت أو حدثنى .

**الثانى : القراءة** : على الشيخ حفظاً أو من كتاب .. وإذا كان هو القارئ يقول عند الأداء : أخبرنى أو قرأت عليه .

**الثالث : الإجازة** : أى الإذن من الشيخ بالرواية . ولها أنواع .

١ - إجازة معين لمعين كأن يقول لشخص : أجزتك لكتاب البخارى .

٢ - إجازة معين فى غير معين كأن يقول لشخص : أجزتك مسموعاتى أو مروياتى .

٣ - إجازة العموم . كأجزت للمسلمين . أو لمن أدرك زمانى .

**الرابع : المناولة** : ويشترط أن تكون مقرونة بالإذن ، وصورتها أن يدفع الشيخ إلى الطالب كتاباً من سماعه ، أو فرعاً مقابلاً به مملكاً له ، أو معيراً، ويقول : هذا سماعى وروايتى عن فلان ، فأروه عنى .. يقول عند الأداء : ناولنى . أو حدثنى مناولة .

**الخامس : المكاتبة** : وهى أن يكتب الشيخ بعض حديثه لمن حضر عنده ، أو لمن غاب عنه ، ويرسله إليه .. والراوى بالمكاتبة يقول : كتب إلى فلان ، أو حدثنى فلان مكاتبة .

**السادس** : **الإعــلام** : وهو أن يعلم الشيخ الطالب أن هذا الحديث أو الكتاب سماعه من فلان مقتصراً على هذا الإعلام من غير أن يأذن له فى روايته عنه ، والصحيح أنه لا تجوز الرواية به ، لاحتمال أن يكون الشيخ لم يجوز روايته - مع كونه سماعه - لخلل يعرفه به .

**السابع** : **الوصية** : وهى أن يوصى الشيخ عند موته ، أو سفره بكتاب يرويه لشخص ، والصحيح أنه لا يجوز للموصى له روايته عن الشيخ لعدم الإذن فى الرواية .

**الثامن** : **الوجادة** : وهى أن يقف الطالب على حديث بخط شيخ بإسناده، فيجوز للواجد أن يرويه عنه على سبيل الحكاية . فيقول : وجدت بخط فلان ، حدثنا فلان ويسنده - ويقع هذا أكثر فى مسند الإمام أحمد بن حنبل ، يقول ابنه عبد الله : وجدت بخط أبى حدثنا فلان ويسوق الحديث (١) .

**(٨) التعرف على ألقاب الحديث الشاملة للصحيح والحسن :**

هناك ألقاب أطلقها المحدثون على الخبر المقبول ، استعملت فيما بينهم ، وهذه الألقاب ينبغى على الباحث معرفتها والوقوف عليها ، وهى : الجيد ، والقوى ، والصالح ، والمعروف ، والمحفوظ ، والمجود ، والثابت ، والمقبول ، والمشبه .

وبهذه الألقاب يتبين لنا مدى ما كان عليه سلفنا فى خدمة هذا العلم

---

(١) نزهة النظر صـ١٢٧ وما بعدها ، وتدريب الراوى جـ٢ صـ٨ .

الشريف ، وكيف بلغ بهم تحريهم لسنة نبيهم صلى الله عليه وسلم وخدمتها مدى جعلهم يتناولون دراسة علومها فى دقة محكمة ، وفى غاية من الحيطة البالغة ، بحيث يضبطون درجة كل راو ، من العدالة والضبط ، ودرجة كل متن وما يتصل به ، ووزنوا الأسانيد والمتون بموازين النقد العلمى النزيه (١)

**العلوم التى تلزم الباحث فى السنة النبوية :**

والباحث فى السنة النبوية لا يستطيع أن يستخدم القواعد السابقة ، وأن يوظفها فى بحثه، وأن يستفيد منها، ما لم يكن ملماً بالعلوم اللازمة ، وهى

**(١) علم الجرح والتعديل :**

**الجرح** : هو وصف الراوى بما يقتضى عدم قبول روايته .

**التعديل** : هو وصف الراوى بما يقتضى قبول ما يرويه ، والعمل به .

وهو علم يبحث عن الرواة من حيث ما ورد فى شأنهم من تعديل يزينهم ، أو تجريح يشينهم ، وذلك لمعرفة أحوالهم والقدرة على تمييز الصحيح من غيره وهو علم به يعرف الباحث مراتب التعديل والتجريح ، وشرط من يتصدى للتجريح والتعديل ، ومناهج الأئمة الذين تصدوا للتجريح والتعديل ، واختلافهم فى ذكر أسباب الجرح والتعديل ، وحكم من اجتمع فيه جرح وتعديل من الرواة ، والأمور التى توجب التجريح ... إلخ (٢) .

(١) تدريب الراوى جـ١ صـ١٧٧ ، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث . القاسمى صـ١٠٨ .

(٢) تدريب الراوى جـ٢ صـ٢٠٦ ، وقواعد التحديث صـ٤٩ ، ١٥٢ .

**(٢) علم معرفة الصحابة :**

من العلوم الهامة التى تلزم الباحث فى السنة معرفة الصحابة ، وذلك لتمييز المتصل من المرسل ، وقد ألفت كتب كثيرة ، أشهرها « الاستيعاب فى معرفة الأصحاب » لابن عبد البر ، و« أسد الغابة » لابن الأثير ، و« الإصابة » لابن حجر (١) .

**(٣) علم تاريخ الرواة :**

ومن أهم العلوم التى ينبغى على الباحث فى السنة النبوية أن يلم بها تاريخ الرواة ورحلاتهم ونشأتهم ومواطنهم ووفياتهم ... مما له أثر فى توهينهم أو تقويتهم ، وبمعرفة التاريخ يستدل الباحث على ما فى الرواية من كذب إذا كان الراوى مثلاً لم يدرك من روى عنه ، ويعرف ذلك بتاريخ موت المروى عنه، ومولد الراوى .

وممن اشتغل بهذا العلم الإمام البخارى ، وابن سعد فى طبقاته ، ومن أشهر المؤلفات فى هذا العلم « تهذيب التهذيب » و« تقريب التهذيب » لابن حجر (٢) .

**(٤) علم معرفة الأسماء والكنى والألقاب .**

ولا يفوت الباحث الإحاطة بعلم معرفة الأسماء والكنى والألقاب ، وهو علم

(١) المرجع السابق جـ٢ صـ٢٠٦ ، وقواعد التحديث صـ٤٩ ، ١٥٢ .
(٢) نزهة النظر صـ١٣٨ ، ١٣٩

يبحث فى معرفة أسماء من اشتهر بكنيته ، وكنى من اشتهر باسمه ، أو يكون قد اشتهر بلقبه دون اسمه أو العكس ، ومعرفته ضرورية للمشتغل بالحديث ، حتى إذا ذكر الراوى مره باسمه ، ومرة بكنيته ، لا يظنهما من لا معرفة له أنهما رجلان ، وربما ذكر بهما معاً فقد يتوهمهما رجلين (١)

(٥) **علم تأويل مشكل الحديث أو « مختلف الحديث » :**

وهو التوفيق بين ما ظاهره التعارض من الأحاديث وأول من تكلم فى هذا العلم هو الإمام الشافعى المتوفى سنة ٢٠٤ هـ ، صنف فيه كتابه المعروف بإختلاف الحديث ولم يقصد استيفاءه ، وابن قتيبة له كتاب يسمى « تأويل مختلف الحديث » وبمعرفة هذا العلم يعرف الباحث مسالك الجمع بين الأحاديث ، والترجيح (٢) .

(٦) **معرفة غريب الحديث :**

وهو علم يعنى ببيان معانى بعض الكلمات الغامضة ، فقد كان صلى الله عليه وسلم أفصح الناس ، وكان يخاطب الوفود على مختلف ألسنتهم بما يفهمونه فلما كانت الفتوحات ، ودخل الناس فى الإسلام - وبعضهم من العجم - خيف على الحديث النبوى أن يستغلق فهمه على بعض الناس ، فانبرى جماعة من أتباع التابعين ، فتكلموا فى غريب الحديث منهم : مالك

---

(١) تدريب الراوى جـ٢ صـ٢٧١ ، معرفة علوم الحديث صـ٢١٠

(٢) تدريب الراوى جـ٢ صـ١٩٦

بن أنس ، وسفيان الثورى (١) .

**(٧) معرفة علل الحديث :**

ومن أهم العلوم التى ينبغى على الباحث الإلمام بها معرفة علل الحديث . والعلة عبارة عن سبب غامض قادح فى الحديث مع أن الظاهر السلامة منه . ويتطرق ذلك إلى الإسناد الجامع شروط الصحة ظاهراً (٢) .

وقد تطلق العلة على غير مقتضاها ككذب الراوى ، وغفلته ، وسوء حفظه . إلخ .

أما كيفية إدراك العلة ومعرفتها فهو : تفرد الراوى ومخالفته غيره له ، مع قرائن تضم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن على وهم وقع بإرسال فى الموصول ، أو فى وقف المرفوع ، أو دخول حديث فى حديث .. إلخ .

والطريق إلى معرفته : جمع طرق الحديث والنظر فى اختلاف رواته وضبطهم واتقانهم .

**(٨) المشيخات :**

وهى التى تشتمل على ذكر الشيوخ الذين لقيهم المؤلف وأخذ عنهم ، وأجازوه . كمشيخة الحافظ أبى يعلى الخليلى ، ومشيخته أبى يوسف يعقوب بن سفيان ابن حوان(٣).

---

(١) معرفة علوم الحديث – النيسابورى صـ١٩٤ ، وتدريب الراوى جـ٢ صـ١٨٤

(٢) المرجع السابق صـ١١٢ ، وتدريب الراوى جـ١ صـ٢٥١ .

(٣) قواعد أصول الحديث د / أحمد عمر هاشم صـ ٣٤

**(٩) الطبقات :**

وهى التى تشتمل على ذكر الشيوخ وأحوالهم ، ورواياتهم طبقة بعد طبقة ، وعصراً بعد عصر ، إلى زمن المؤلف .

وممن ألف فى هذا الفن أبو عمرو خليفة الشيبانى أحد شيوخ البخارى « طبقات الرواة » وأبو حاتم الرازى الحنظلى كتاب « طبقات التابعين » .

وهناك أنواع أخرى كثيرة مثل الناسخ والمنسوخ ، والموضوعات ، وغير ذلك . فينبغى على الباحث أن يجتهد فى الإلمام بها ، والإستفادة منها (١) .

والدعاة إلى الله تعالى أحرج العلماء إلى الإلمام بمنهج لبحث العلمى فى السنة النبوية الشريفة ، لتمييز الصحيح من غيره ، والمقبول من المردود ، واجتناب الضعيف بكل أنواعه ، هذا بالإضافة إلى اجتناب الكذب على رسول الله - ﷺ - .

وبالإلمام بمنهج البحث العلمى فى السنة النبوية يكون الدعاة على بينة وبصيرة ، وقادرين على حمل الأمانة ، وتبليغ الرسالة ، ونشر الدعوة ، وقادرين أيضاً على حماية السنة النبوية ، والدفاع عنها .

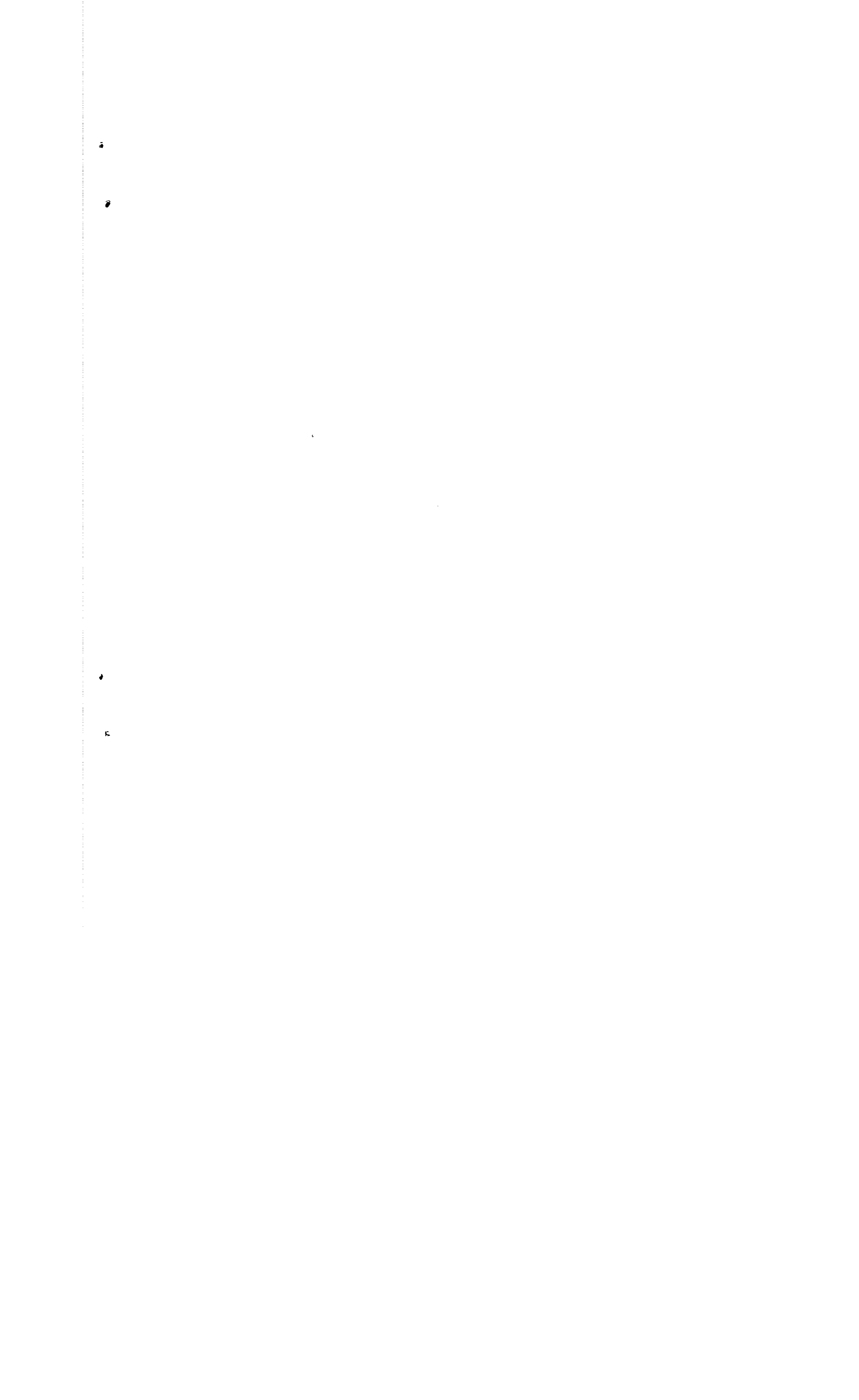
ولا يخفى على أحد أن الداعية كلما كان ملماً بالسنة الصحيحة كان قوياً فى دعوته، ومؤثراًفى جمهوره وقادراً على إثبات مطلوبه ، وإلزام المعاندين .

---

(١) قواعد أصول الحديث د/ أحمد عمر هاشم صـ٣٣ .

# الفصل الرابع

## منهج البحث العلمي في الفقه الشرعي



إن الفقه الإسلامى على ما هو معلوم لكل ذى بصر وبصيرة من أشرف العلوم العملية التى يجب العلم والاهتمام بها .

قال تعالى ﴿ وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً (١٢٢) ﴾ (١) .

وقال صلى الله عليه وسلم (من يرد الله به خيراً يفقهه فى الدين) (٢) .

**تعريف الفقه :**

**فى اللغة** : جاء فى المعجم الوجيز : (فَقِهَ) الأَمْرَ - فَقَهاً ، و فِقْهاً : أَحْسَنَ إدراكَه .

يقال : فَقِهَ عنه الكلامَ ونحْوَهُ : فَهِمَهُ . فهو فَقِهٌ .

(فَقُهَ) - فَقَاهَة : صار فَقِيهاً . (فَقَّهَهُ) : صَيَّرَهُ فقيهاً و - الأَمْرَ : أَعْلَمَه إيَّاهُ .

(تَفَقَّهَ) : صارَ فَقِيهاً . و - الأَمْرَ : تفَهَّمَهُ وتفطَّنَهُ . ويقال : تَفَقَّهَ فيه .

(الفِقْهُ) : الفَـهْمُ والفِطْنَةُ . (الفَقِيهُ) العالِمُ الفَطِنُ . و - : العالم بأصول الشريعة (٣) .

**وفى الاصطلاح** : هو العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية (٤) .

---

(١) سورة التوبة الآية ١٢٢ .

(٢) صحيح البخارى حديث رقم ٧١ - ٧٣١٢ - ومسلم حديث رقم ١٠٣٧ ، وابن ماجة رقم ٢٢٠ .

(٣) المعجم الوجيز صـ٤٧٨ .

(٤) إرشاد الفحول الشوكانى صـ٣ ، ومنهاج الأصول للبيضاوى صـ٢٢ والإحكام فى أصول الأحكام للآمدى جـ١ صـ٧ .

من خلال هذا التعريف يتبين أن الفقه هو العلم بالأحكام الشرعية – الواجب والمندوب والمباح والحرام والمكروه – المتعلقة بأفعال المكلفين كالصلاة والبيوع .. والمستفادة بطريق النظر والاستدلال من أدلتها التفصيلية والجزئية .

والفقيه لا يستطيع أن يقوم باستنباط الأحكام الشرعية العملية من أدلتَها التفصيلية إلا إذا كان ملماً بعلم أصول الفقه ، فهو العلم الذى يعرف الفقيه بالمنهج ، والقواعد ، والأدلة .

**وقد عرف العلماء أصول الفقه بقولهم :**

هو العلم بالقواعد والأدلة الإجمالية التى يتوصل بها إلى استنباط الفقه (١) والغرض من وضع أصول الفقه : هو الوصول إلى الأحكام الشرعية العملية بوضع القواعد والمناهج الموصلة إليها على وجه يسلم به المجتهد من الخطأ والعثار .

والفقه والأصول يتفقان على أن غرضهما التوصل إلى الأحكام الشرعية ، إلا أن الأصول تبين مناهج الوصول وطرق الاستنباط ، والفقه يستنبط الأحكام فعلاً على ضوء المناهج التى رسمها علم الأصول ، وبتطبيق القواعد التى قررها .

ومن هنا يتضح أن البحث فى الأحكام الشرعية واستنباطها من

(١) إرشاد الفحول صـ٣ ، وتسهيل الوصول إلى علم الأصول للمحلاوى صـ٧ ، وفتح الغفار بشرح المنار لابن نجيم صـ٧ .

مصادرها المعتبرة شرعاً لا يكون عن هوى وكيفما اتفق ، بل لا بد من منهج معلوم ، وطريق محدد ، ومسلك معين ، يسلكه الباحث ، وقواعد يسترشد بها، وضوابط يلتزم بمقتضاها .

**خطوات المنهج العلمي في الفقه :**

**منهج البحث العلمى فى الفقه تتلخص خطواته فيما يلى :**

* **الخطوة الأولى :** تقرير القضية المطروحة .
* **الخطوة الثانية :** ذكر أقوال الفقهاء وأدلتهم .
* **الخطوة الثالثة :** ذكر سبب اختلاف الفقهاء .
* **الخطوة الرابعة :** مناقشة الأدلة والآراء .
* **الخطوة الخامسة :** الاختيار والترجيح .

بهذا المنهج يستطيع الباحث أن يحيط بالمسألة الفقهية ، وأن يعرف أقوال الفقهاء فيها وأدلتهم ، وأن يجتهد ويرجح ما يرى بالدليل الواضح ، والبرهان الساطع .

**ما يلزم الباحث فى الفقه الشرعى أن يلم به :**

وهناك قواعد هامة لا يستغنى عنها الباحث فى الفقه الشرعى ، لا بد للباحث من الإلمام بها ، والقدرة على استعمالها فى مواضعها .

**وأهم هذه القواعد :**

**١ - معرفة القواعد الفقهية وأنواعها :**

معظم القواعد الفقهية عبارة عن تجميع فروع فقهية متشابهة فى علة الاستنباط ، ولكن بعضها مستنبط إما من آية كريمة مثل قاعدة « المشقة تجلب التيسير » فإنها مأخوذة من قوله تعالى ﴿ يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ﴾ (١) ، أو من حديث شريف مثل قاعدة « **الأمور بمقاصدها** » من حديث « **إنما الأعمال بالنيات** » (٢) .

**أنواع القواعد الفقهية :**

١ - القواعد الفقية الكبرى والتى تدور معظم مسائل الفقه حولها ، بل إن كثيراً من فقهاء المسلمين رد مسائل الفقه كلها إليها .

**وهى خمسة قواعد :**

أ - الأمور بمقاصدها .

ب - اليقين لا يزال بالشك .

جـ المشقة تجلب التيسير .

د - الضرر يزال .

هـ - العادة محكمة .

٢ - قواعد كلية مسلم بها فى المذاهب ، ولكنها أقل شمولاً من القواعد السابقة ، مثل قاعدة « **الخراج بالضمان** » .

(١) سورة البقرة الآية : ١٨٥ .

(٢) سنن ابن ماجة جـ٢ صـ ١٤١٣ ك الزهد . باب النية . حديث رقم ٤٢٢٧

٣ - قواعد كلية مسلم بها فى بعض المذاهب دون بعض ، مثل قاعدة « الرخص لا تناط بالمعاصى » فإنها مسلمة عند الشافعية دون الحنفية .

٤ - قواعد كلية مختلف فيها فى المذهب الواحد مثل قاعدة « هل العبرة بالحال أو بالمآل » فهى قاعدة مختلف فيها فى المذهب الشافعى (١) .

وهذه القواعد مهمة فى الفقه ، عظيمة النفع ، وبقدر الإحاطة بها يعظم قدر الباحث ويشرف ، ومن فوائدها تسهيل حفظ وضبط المسائل الفقهية ، وإدراك مقاصد الشريعة ، وجعل القاعدة أصلاً يقاس عليه المسائل التى تشبهها فى العلة والتى لم ينص الفقهاء المتقدمون على حكمها .

**وقد اختلفت مناهج الفقهاء فى ترتيب القواعد الفقهية .**

فمنهم من ذكرها دون ترتيب واضح ومن هؤلاء الكرخى فى أصوله .

ومنهم من ذكرها ورتبها على الأبواب الفقهية ومن هؤلاء المقرى ، وابن خطيب الدهشة فى « مختصر قواعد العلائى » .

ومنهم من رتبها ترتيباً موضوعياً . ومن هؤلاء العز بن عبد السلام . وابن السبكى .

ومنهم من رتبها حسب أهميتها . ومن هؤلاء السيوطى ، وابن نجيم .

والباحث الموفق هو الذى يحيط بهذه القواعد ويلم بها وبمؤلفاتها ومناهجها .

---

(١) الأشباه للسيوطى .

**٢ - معرفة الحكم الشرعى وأقسامه .**

إن الغاية من البحث العلمى ، وثمرة علم الفقه وأصوله هى معرفة الحكم الشرعى ، ومن هنا كان لا بد للباحث أن يعرف ما يبحث عنه معرفة تفصيلية تعينه على الوصول إلى غايته .

وقد عرف الأصوليون الحكم الشرعى بقولهم :

(هو خطاب الله تعالى (١) المتعلق بأفعال المكلفين بالاقتضاء (٢) ، أو التخيير (٣) ، أو الوضع (٤) . (٥) ) .

**وقد قسم الأصوليون الحكم الشرعى إلى قسمين :**

**الأول : الحكم التكليفى :** وهو ما يقتضى طلب الفعل ، أو الكف عنه ، أو التخيير بين الفعل والترك ، وهو - أى الحكم التكليفى - ينقسم إلى خمسة أقسام وهى : الواجب ، والمندوب ، والحرام ، والمكروه ، والمباح .

**الثانى :** الحكم الوضعى : وهو ما يقتضى جعل شئ سبباً لشئ آخر ، أو شرطاً ، أو مانعاً منه ، وهو - أى الحكم الوضعى - ينقسم إلى ثلاثة أقسام وهى : السبب ، والشرط ، والمانع ، فإذا وجد السبب ، وتحقق الشرط ،

---

(١) خطاب الله : كلامه مباشرة وهو القرآن ، أو بالواسطة : وهو السنة وسائر الأدلة الشرعية .

(٢) الاقتضاء : الطلب . سواء أكان طلب فعل أم تركه .

(٣) التخيير : التسوية بين فعل الشئ وتركه ، بدون ترجيح أحدهما على الآخر . وهو الإباحة .

(٤) الوضع : جعل شئ سبباً لآخر ، أو شرطاً له ، أو مانعاً منه .

(٥) فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت جـ١ صـ٥٤ ، وإرشاد الفحول صـ٥

وزال المانع ، ترتب على الفعل الأثر الشرعى ، والتكليف الذى ارتبط به ، فالوقت بالنسبة للصلاة سبب لوجوبها ، ولكن شرط صحتها الوضوء ، وإذا مضى الوقت وهو مجنون فإن الصلاة لا تجب عليه ، وهكذا .

والباحث لا بد له من أن يكون ملماً بالحكم الشرعى وأقسامه ، فهو الثمرة والغاية من البحث .

**٣ - معرفة طرق استنباط الأحكام وقواعد :**

ومما ينبغى أن يلم به الباحث أن يعرف طرق استنباط الأحكام ، وهى تقوم على العلم بالقواعد الأصولية اللغوية ، ومقاصد التشريع العامة ، وكيفية رفع التعارض بين الأدلة وترجيح بعضها على بعض .

والقواعد الأصولية اللغوية تتعلق بألفاظ النصوص من جهة إفادتها للمعانى ، والإحاطة بهذه القواعد تستلزم الوقوف على أقسام اللفظ بالنسبة للمعنى ، ومعرفة ما يندرج تحت كل قسم من فروع وتقسيمات .

**واللفظ عند الأصوليين بالنسبة للمعنى وعلاقته به ينقسم إلى أربعة أقسام:**

**الأول** : باعتبار وضع اللفظ للمعنى ، وهو بهذا الاعتبار ، خاص ، وعام ، ومشترك .

**الثانى** : باعتبار استعمال اللفظ فى المعنى الموضوع له أو فى غيره ، وهو بهذا الاعتبار حقيقة ومجاز ، وصريح وكناية .

**الثالث** : باعتبار دلالة اللفظ على المعنى ، وهو بهذا الاعتبار ، ظاهر ،

ونص ، ومفسر ، ومحكم ، وخفى ، ومجمل ، ومشكل ، ومتشابه .

**الرابع** : باعتبار كيفية دلالة اللفظ على المعنى المستعمل فيه ، وطرق فهم المعنى من اللفظ ، وبهذا الاعتبار تكون دلالة اللفظ على المعنى إما بطريق العبارة أو الإشارة ، أو الدلالة ، أو الاقتضاء (١) .

وقد شرح الأصوليون (٢) هذه القواعد اللغوية فى كتبهم شرحاً وافياً كافياً ، ولا بد للباحث من الرجوع إلى هذه المصادر ، والتعرف على هذه القواعد ، والإلمام بها إلماماً يساعده على الاستنباط والاستخراج من النصوص الشرعية .

**٤ - معرفة مواضع اختلاف الفقهاء :**

ومما ينبغى أن يلم به الباحث أيضاً معرفة مواضع اختلاف الفقهاء ، فإن ذلك لا يقل أهمية فى البحث العلمى الفقهى عن معرفة مواضع الاجماع .

ولقد أوجب ذلك الإمام الشافعى فى الرسالة ، واعتبر الإمام أبو حنيفة أعلم الناس هو أعلمهم باختلاف الناس ، فإن تنازع الآراء المختلفة يجعل نور الحق يلمع من بينها .

وقد جمعت كتب كثيرة اختلاف الفقهاء ، من ذلك بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد ، والمغنى لابن قدامه ، والمحلى لابن حزم الأندلسى ،

---

(١) الوجيز فى أصول الفقه . د/ عبد الكريم زيدان صـ٢٧٧ .

(٢) انظر أصول السرخسى ، وإرشاد الفحول ، والإحكام لابن حزم ، والمستصفى للغزالى ، والموافقات للشاطبى ، والفروق للقرافى ، والمودة فى أصول الفقه لابن تيمية .

وغيرها . والباحث لا يكون على بينة وبصيرة إلا إذا كان ملماً باختلاف الفقهاء فى المسألة محل البحث والدراسة .

**٥ - معرفة أصول الفقه :**

ومما يلزم الباحث فى الفقه الشرعى أن يكون ملماً بعلم أصول الفقه إلماماً يؤهله للبحث فى الأحكام الشرعية ، وأن يكون على بينة وبصيرة .

وأعنى بمعرفة أصول الفقه أمرين :

**الأول** : **معرفة مسالك العلماء فى بحث أصول الفقه :**

حيث إن العلماء لم يسلكوا فى أبحاث الفقه طريقاً واحداً ، فمنهم من سلك مسلك تقرير القواعد الأصولية ، مدعوسة بالأدلة والبراهين دون التفات إلى موافقة أو مخالفة هذه القواعد للفروع الفقهية المنقولة عن الأئمة المجتهدين ، فهو اتجاه نظرى ، غايته : تقرير قواعد هذا العلم كما يدل عليها الدليل ، وجعلها موازين لضبط الاستدلال .. وهذا عرف **بمسلك المتكلمين** ، وقد اتبعه المعتزلة والشافعية والمالكية .

ومنهم من سلك مسلكاً آخر ، يقوم على تقرير القواعد الأصولية على مقتضى ما نقل عن الأئمة من فروع فقهية ، بمعنى : أن هؤلاء العلماء وضعوا القواعد التى رأوا أن أئمتهم لا حظوها فى اجتهاداتهم ، واستنباطهم للأحكام .. وقد اشتهر علماء الحنفية باتباع هذا المسلك ، حتى

عرفت هذه الطريقة بطريقة الحنفية (١) .

**الثانى : معرفة مواضع اختلاف الفقهاء فى علم أصول الفقه** ، كاختلافهم فى أقسام الحكم التكليفى ، فقد قسم معظم الأصوليين الحكم التكليفى إلى خمسة أقسام ، أما أبو حنيفة قسمه إلى سبعة أقسام ، كذلك اختلف الأصوليون فى « الإيجاب » ، فهو الفرض عند الجمهور ، أما الحنفية يفرقون بين الفرض والواجب .. فعلى الباحث أن يلم بكل اختلاف بين الأصوليين فى الحكم وأقسامه ، والقواعد الأصولية اللغوية .. حتى يكون على بينة وبصيرة .

**٦ - معرفة علوم القرآن والسنة النبوية :**

إن من أهم العلوم التى تلزم كل باحث وبالأخص الباحث فى الفقه الشرعى علوم القرآن والسنة ، فهى العلوم التى تبين للباحث أسباب النزول ، والناسخ والمنسوخ ، والصحيح والضعيف ، والأصيل والدخيل ... إلخ .

هذه هى أهم القواعد والعلوم التى تلزم الباحث فى الفقه الشرعى ، والتى ينبغى الإلمام بها ، والوقوف عليها ، ولا يستطيع الباحث أن يستغنى عنها .

ولا شك أن إلمام الداعية بمنهج البحث العلمى فى الفقه يعينه على الوصول إلى معرفة الأحكام الشرعية واستنباطها ، واجتناب الخطأ والانحراف .

---

(١) انظر أصول الفقه أبو زهرة صـ١٦ ، ١٨ بتصرف .

## فهرس المصادر والمراجع

تابع فهرس المصادر والمراجع

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية
٦٢٩٩
مكتبة الأزهر الحديثة بطنطا
أمام فرع جامعة الأزهر
أول طريق سبرباى كفر الشيخ